



معايير تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة
مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف الأستاذة:

- أوكيل حميدة

إعداد الطالب:

- شاوش أيوب

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	أ.علام عثمان
مناقشا	جامعة البويرة	أ.رسول حميد
مشرفة ومقررة	جامعة البويرة	أ. أوكيل حميدة

شكر و تقدير

أحمد لله العلي القدير على نعمه و على توفيقى و منحي القدرة لإنجاز

هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان للأستاذة " أوكيل حميدة " لتكرمها بقبول

الإشراف على هذه المذكرة و للجهد الكبير و الوقت الثمين الذي بذلته

من خلال توجيهاتها القيمة و بآرائها المتميزة و متابعتها لي من بداية هذه

المذكرة حتى إكمالها

فجزاها الله كل خير و جعله في ميزان حسناتها

كما أتقدم بالشكر للأستاذ " رسول حميد " و الأستاذ " علام عثمان " الذين

تكبدوا عناء قراءة هذه المذكرة و مناقشتها. و كل أساتذة جامعة أكلي محند أولحاج

و كذا عمال المكتبة الذين سهلوا لنا مهمة البحث و الدراسة في جامعة ورقلة

و لا يفوتنا أن نشكر موظفي مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة -

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أسهم في انجاز هذا العمل سواء بالتشجيع

أو بالمساندة



الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل من علمني حرف

إلى كل طالب علم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل

شكر و تقدير

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المقدمة

الفصل الأول : عموميات حول الأداء المالي

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي

- المطلب الأول : مفهوم الاداء المالي و خصائصه..... 03
- المطلب الثاني : أهداف الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه..... 06
- المطلب الثالث : أهمية الأداء المالي 09

المبحث الثاني : الوظائف الاساسية لعملية تقييم الأداء المالي

- المطلب الأول : مفهوم تقييم الاداء المالي ومراحله..... 10
- المطلب الثاني : معايير تقييم الأداء المالي..... 12
- المطلب الثالث : أهداف تقييم الأداء المالي و الجهات المستفيدة منه..... 13

الفصل الثاني : مؤشرات قياس الأداء المالي

المبحث الأول : المؤشرات التقليدية (المحاسبية)

- المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي و السيولة و الربحية 19
- المطلب الثاني : مؤشرات النشاط و المديونية و التمويل 25
- المطلب الثالث : الاستقلالية المالية و المردودية و النمو..... 28

المبحث الثاني : المؤشرات الحديثة (الاقتصادية)

المطلب الأول : القيمة الاقتصادية المضافة 30

المطلب الثاني : القيمة السوقية المضافة و عائد التدفق المتولد عن الاستثمار..... 31

المطلب الثالث : مؤشر الإنتاجية..... 34

المبحث الثالث : علاقة مؤشرات الأداء المالي بتقييم الأداء المالي و تحقيق الكفاءة الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم الكفاءة الاقتصادية..... 36

المطلب الثاني : مؤشرات الأداء المالي و علاقتها بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة..... 38

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر - ورقة -

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة ليند غاز الجزائر

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة ليند غاز الجزائر و أهميتها الاقتصادية 46

المطلب الثاني : تقديم مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقة - 47

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقة - 49

المبحث الثاني : تقييم أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات الأداء المالي

المطلب الأول : طرق و أدوات جمع المعلومات..... 54

المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات الأداء المالي و تقييم أدائها 57

الخاتمة : 68

المراجع :

الملاحق :

فائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40-38	المؤشرات التقليدية و مدلوليتها في تقييم الأداء المالي	01
53	جانب خصوم الميزانية لسنوات (2016/2015)	01-02
54	جانب أصول الميزانية لسنوات (2016/2015)	02-02
55	جدول حسابات النتائج لسنوات (2016/2015)	03-02
56	مؤشرات التوازن المالي للوحدة (2016/2015)	01-03
58	مؤشرات السيولة للوحدة خلال (2016/2015)	02-03
59	مؤشرات الربحية للوحدة خلال (2016/2015)	03-03
	مؤشرات النشاط للوحدة خلال (2016/2015)	04-03
60	مؤشرات المديونية للوحدة خلال (2016/2015)	05-03
61	مؤشرات التمويل و الإستقلالية المالية للوحدة خلال (2016/2015)	06-03
62	مؤشرات المردودية للوحدة خلال (2016/2015)	07-03
63	مؤشرات الإنتاجية للوحدة خلال (2016/2015)	08-03

فائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
41	علاقة المؤشرات المالية بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة	01
52	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة-	02

فائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	جانب خصوم الميزانية لسنوات (2016/2015)
02	جانب أصول الميزانية لسنوات (2016/2015)
03	جدول حسابات النتائج لسنوات (2016/2015)

المقدمة

مقدمة

تعد المؤسسة الاقتصادية الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما تلعبه من أدوار في تحقيق التنمية و الرفاهية للمجتمع الذي يعد هدفها الأسمى و هو الاستمرارية، و تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت أهداف أخرى مرتبطة بوظائف المؤسسة من خلال وضع خطط و سياسات و برامج توضح و ترسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية ادارة مواردها، و ذلك عن طريق تحديد طرق التسيير المستخدمة و التحكم فيها، بمعنى آخر ان بقاء المؤسسة و استمرارها يقاس بمدى كفاءة أدائها بصفة عامة و أدائها المالي بصفة خاصة.

يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين و أصحاب المؤسسات، و ذلك لكونه يساهم في ابراز الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق قياسه و تقييمه بالاعتماد على مؤشرات مالية و التي بدورها تعكس صورة الاداء المالي للمؤسسة سواء في الماضي أو المستقبل

و لقد اصبحت عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات بشتى انواعها ضرورة حتمية من أجل اجراء تحليل دقيق للقوائم المالية وفق ادوات تضمن صحة و دقة الأرقام المجمعة في الدفاتر المحاسبية

و باعتبار التحليل المالي حجر الزاوية للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام أدوات و مؤشرات منها النسب المالي باعتبارها ادوات الكشف المبكر لنقاط الضعف و تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

و في ضل مواكبة المؤسسات الجزائرية للتطورات الحاصلة ضمن مجالها الاقتصادي بات من الضروري على هذه المؤسسات أن تسعى الى تحقيق نتائج ايجابية مع ضمان الاستمرارية و ذلك بتبني استراتيجية على كل المستويات و منها مؤشرات تعمل على تحسين الأداء المالي للمؤسسة

الإشكالية الرئيسية

و من أجل ابراز مدى مساهمة مؤشرات الأداء المالي في تحسين أداء المؤسسة تبرز اشكالية البحث :

- ما مدى فعالية مؤشرات الأداء المالي في تحسين أداء المؤسسة و تقييم سليم لوضعيتها المالية ؟

الأسئلة الفرعية

و من أجل الامام بحيثيات الموضوع و الاجابة عن التساؤل الرئيسي قسمنا الاشكالية الرئيسية الى اسئلة فرعية :



- ما هي أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي لضمان استمرارية و فعالية المؤسسة ؟
- هل تعتبر المؤشرات التقليدية أو الحديثة أكثر شمولية و فعالية في قياس الأداء المالي للمؤسسة ؟
- كيف يمكن لمؤشرات الأداء المالي في مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة- أن تكون وسيلة لتحسين أدائها و ضمان استمراريتهما أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية ؟

الفرضيات

- و للإجابة على الاسئلة الفرعية المشار إليها ندرج الفرضيات التالية :
- تعد العوامل الداخلية أكثر أهمية من العوامل الخارجية من حيث تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- للمؤشرات التقليدية و الحديثة نفس الأهمية النسبية في المؤسسات الاقتصادية.
- تعد النسب و المؤشرات المالية أهم الأدوات المستعملة في مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة- التي تمكن من ابراز نقاط القوة و الضعف.

مبررات اختيار الموضوع

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات منها :

- أهمية الموضوع البالغة بالنسبة لمسيري المؤسسات الاقتصادية بالأخص في الوظيفة المالية
- محاولة معرفة العراقيل التي تعيق تطور الأداء المالي و ذلك عن طريق الدراسة و التحليل و تقديم الحلول المناسبة لها
- الميول و الرغبة في معالجة الموضوع

أهداف الدراسة و أهميتها

- التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و العوامل المتحكمة فيه في المؤسسة الاقتصادية
- محاولة تطبيق أهم المؤشرات و النسب المالية بناء على معطيات المؤسسة الاقتصادية
- ابراز دور المؤشرات و النسب المالية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة

حدود الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة الى استخدام مؤشرات الأداء المالي في تحليل وضعية المؤسسة و دورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة خلال الفترة (2015/2016).

منهج البحث و الأدوات المستخدمة

بغية الالمام و الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل ابعاده و الاجابة على الاشكالية و اختبار صحة أو نفي الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الإستقرائي الموافق للدراسة النظرية، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لأنه الأنسب لإسقاط ما تم التوصل اليه في الجانب النظري على الواقع العملي، من أجل ذلك تم الاستعانة بالمقابلة لجمع الوثائق و البيانات اللازمة للجانب التطبيقي للدراسة.

صعوبات البحث

➤ عند القيام بهذه الدراسة واجهتنا صعوبة منح المعلومات الجديدة من طرف المؤسسة نظرا للسرية.

تقسيمات البحث

من أجل الالمام ببحوث الدراسة تم تقسيم المذكرة الى ثلاثة فصول منها فصلين نظريين :

الفصل الأول بعنوان : عموميات حول الأداء المالي

و الفصل الثاني بعنوان : مؤشرات قياس الأداء المالي

أما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي الخاص بالمؤسسة محل الدراسة " مؤسسة ليند غاز الجزائر - ورقلة - "

ثم ختمت المذكرة بخاتمة تحتوي على نتائج الدراسة سواء النظرية أو التطبيقية بالإضافة الى توصيات لتختم بآفاق بحث لمنطلق أعمال أخرى.

الفصل الأول : عموميّات حول الأداء المالي

تمهيد :

يحتل موضوع الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باهتمام العديد من المفكرين و المسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها و إدارة مواردها بكفاءة و فعالية الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي.

حيث سنعالج في هذا الفصل الاطار النظري للأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ضمن مبحثين أساسيين :

المبحث الأول سيتم فيه ادراج ماهية الأداء المالي من خلال التطرق الى تعريفه و خصائصه و الأهداف و العوامل المؤثرة فيه و من ثم أهميته.

أما المبحث الثاني فسيتم التطرق الى الوظائف الأساسية لتقييم الأداء المالي من خلال تقييم الأداء المالي و مراحلها و معاييرها والجهات المستفيدة منه و من ثم أهدافه.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر مفهوم الأداء المالي من أكثر المفاهيم الاقتصادية سعة و شمولاً، إذ يتعلق بالعديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة، لأنه يرتبط بجوانب مهمة في مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها و خاصة المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من الكثير من النقائص في أدائها المالي، و عليه سنتطرق في هذا المبحث الى توضيح المفاهيم العامة حول الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي و خصائصه

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعاً و استعمالاً في حقل الاقتصاد و تسيير المؤسسات، حيث حظى باهتمام واسع من قبل الباحثين و المفكرين خاصة في علم الاقتصاد و لا يسعنا في هذا المجال عرض و تحليل اسهامات كل الكتاب و الباحثين في حقل الاقتصاد و التسيير بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، الأمر الذي يحتم علينا الاقتصار على تقديم مجموعة محددة من التعاريف، و قبل التطرق الى تعريفه نشير الى أن الأداء هو المقابل للكلمة الانجليزية Performance والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.

أولاً : تعريف الأداء

- تعريف الأداء على أنه " تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى الأهداف المسطرة"¹.
- كما يعرف على أنه " قدرة المؤسسة على الاستمرارية و البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال "².
- غير أن هناك من الباحثين من يرى مفهوم الإنتاجية (الفعالية) يتساوى مع مفهوم الأداء الشامل و على هذا الأساس عرف الأداء بأنه " العلاقة بين الموارد المخصصة و النتائج المحققة "³.
- أيضاً و على خلاف ذلك هناك من ركز على الكفاءة لوحدها حيث عرف الأداء بأنه " الأهداف او المخرجات التي يسعى النظام الى تحقيقها "⁴.

¹ - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص218.

² - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001، ص87

⁴ - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

و مما سبق يمكن القول أن الأداء " فعل يعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها (الكفاءة) سواء على المستوى الإستراتيجي أو العملي بالاستغلال الكامل و العقلاني للموارد (الفعالية) المتاحة " .

ثانيا : تعريف الأداء المالي

- الأداء المالي هو " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة création de la valeur و مجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، و الجداول الملحقه، لكن لا جدوى من ذلك اذ لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح"¹ .

- كما يعرف الأداء المالي على انه " الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة و مقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات و تشخيص مسبباتها مع اتخاذ القرارات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات و غالبا ما تكون المقارنة بين ما هو محقق فعلا و ما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة "² .

- يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام المؤشرات لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم، و مما سبق فإن الأداء المالي هو:³

- أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون أو القروض أو مشكل العسر المالي و النقدي و بذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخطر.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين في أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد أو فترة معينة.

¹ - دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية- دراسة حالة بورصتي الجزائر و باريس -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص36.

² - مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص31

³ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص45

- و هنالك من يلقي بتركيزه على الأهداف فيعرفه بأنه " إنعكاس لقدرة و قابلية الشركة على تحقيق أهدافها "، هذا التعريف يعد تعريف موسع اي انه يربط الأداء المالي بالأهداف العامة للمؤسسة، و هنالك من يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة و يعرفه بأنه يعني " النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة " ¹.

و على الرغم من تعدد التعاريف لمصطلح الأداء المالي و ذلك نتيجة الاستخدام و التطبيق المستمر له إلا انه يوجد قاسم مشترك يجمع بينهم جميعا ألا وهو " مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق اهدافها المالية المسطرة و الاستخدام الامثل لمواردها ".

ثالثا : خصائص الأداء المالي

- مما سبق يمكن القول بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة و عليه فإن الأداء المالي يتسم بـ : ²
- (1) الأداء المالي أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الاستثمار في الأسهم التي تشير معاييرها إلى التقدم و النجاح عن غيرها.
 - (2) الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي للقائم في المؤسسة الاقتصادية.
 - (3) الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقه.
 - (4) الأداء المالي أداة لتدارك الانحرافات و المشاكل التي قد تواجه المؤسسة و تحديد مواطن القوة و الضعف.
 - (5) الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة.
 - (6) الأداء المالي آلية أساسية و فعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

¹ - زكار وليد، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-، مذكرة تدخل

ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حاكمية المؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 27

² - نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى

للجنوب-بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص

المطلب الثاني : أهداف الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف الى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا و بطريقة تخدم من لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة بغية ترشيد القرارات المالية للمستخدمين، كما يتأثر الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بعوامل داخلية متعلقة بالمؤسسة و أخرى خارجية.

أولا : أهداف الأداء المالي

يمكن للأداء المالي أن يحقق مجموعة من الأهداف نلخصها في ما يلي:

1) أهداف الأداء المالي بالنسبة للمستثمرين¹:

- يمكن للمستثمرين من متابعة و معرفة نشاط الشركة و طبيعته.
- يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة.
- تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط و مديونية.
- يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرارات الملائمة لأوضاع الشركة.

2) أهداف الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة²:

- نمو المؤسسة : يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها و لهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية و هي ظاهرة تعكس مدى نجاح و نجح إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار، و بذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الإستثمار، سياسات توزيع الأرباح، و هيكل سياسات التمويل و تحديد غايات النمو في انماء العلاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 47

² - سعاد بوغزالة حمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة تدخل متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، الجزائر، 2014/2015، ص، ص

- توازن الهيكل المالي : يعني ان الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة، و الاصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل، و ذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين و عدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، اي أن التكلفة المالية تلعب دورا هاما في التخصيص الأمثل للموارد المالية.
- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.
- يساهم في توفير السيولة و السير المالي للمؤسسة.
- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بالأموال الدائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير و تدعيم السير المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة تجاه الغير
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة
- تحقيق الربحية و المردودية

ثانيا : العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الى عوامل داخلية و التي تتعلق بالمحيط الداخلي للمؤسسة و أخرى خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي لها.

(1) العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في النقاط التالية :¹

- **الهيكل التنظيمي** : يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام و المسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية و من ثم تحديد الأنشطة و تخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية و مدى ملائمتها للأهداف المالية المسطرة، و مدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.
- **المناخ التنظيمي** : هو وضوح التنظيم و كيفية اتخاذ القرار و أسلوب الادارة و توجيه الأداء في المؤسسة، و ادراك العاملين بعلاقة أهداف المؤسسة و عملياتها و أنشطتها بالأداء المالي، حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فإنه منطوقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة و ايجابية كذلك جودة المعلومات المالية و سهولة سريانها بين مختلف الفروع و المصالح و هذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي و بالتالي الأداء المالي.
- **التكنولوجيا** : هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة، و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الانتاج

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 48-51

حسب الطلب و تكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، و تكنولوجيا الانتاج المستمر اللتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة، و على الشركة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها و ذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات و التي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف الموازنة بين التقنية و الأداء.

- **الحجم** : يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات الى شركات صغيرة او متوسطة أو كبيرة الحجم، و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة في الأداء المالي للشركة بشكل سلبي فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا و منه يصبح أدائها أقل فعالية، و قد يؤثر ايجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة أدائها المالي و هذه الحالة هي الأكثر واقعية.

(2) العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة و السياسات الاقتصادية..... الخ، و عموما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في:¹

- **السوق** : يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق و السلوك التي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي و هو تعظيم الأرباح، و يؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني الطلب و العرض فإن تميز السوق بالإنعاش و كثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر ايجابيا على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

- **المنافسة** : تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية فراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها و وضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، اما من جهة اخرى فان لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات و لا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور و بالتالي الأداء المالي يسوء.

- **الأوضاع الاقتصادية** : إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر في الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الازمات الاقتصادية أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة إرتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بالإيجابية على الأداء المالي.

¹ - زكرياء وليد، مرجع سبق ذكره، ص، ص31-32

المطلب الثالث: أهمية الأداء المالي

و تتبع أهمية الأداء المالي أيضا و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات و فحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و إقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للشركات و استثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة.

حيث إن الأداء المالي يمكن ان يحقق للمستثمرين الاهداف التالية:²

أولا : يمكن المستثمر من متابعة و معرفة نشاط الشركة و طبيعته و كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير مدى تأثير مؤشرات الاداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط و مديونية.....الخ.

ثانيا : يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرارات الملائمة لأوضاع الشركات.

و منه فإن الموضوع الاساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسب لصنع القرارات و اختيار السهم الافضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الاداء المالي للشركات.

و بشكل عام يمكن حصر أهمية الاداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب الآتية :

- تقييم ربحية الشركة
- تقييم سيولة الشركة
- تقييم تطور نشاط الشركة
- تقييم مديونية الشركة
- تقييم تطور توزيعات الشركة
- تقييم تطور حجم الشركة

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات و طرق تحليل الاداء المالي، حيث ان الغرض من تقييم الربحية هو تعظيم قيمة الشركة و ثروة المساهم، و الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، اما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية و استثمارها، و الغرض من تقييم المديونية

²- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص47

لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، و الغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، اما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات ابعاد اقتصادية بالإضافة الى تحسين القدرة الكلية للشركات

المبحث الثالث : الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

سنتعرض في هذا المبحث الى الوظائف الأساسية لتقييم الأداء المالي لأنه يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بكل جوانب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و سنركز في هذا المبحث على مفهوم الأداء المالي الذي يختل تعريفه و مراحل من باحث إلى آخر، و كذا معايير تقييم الأداء المالي و في الأخير الجهات المستفيدة منه و أهدافه.

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي ومراحله

تختلف التعاريف حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من باحث الى آخر و ذلك كل حسب وجهة نظره و تفسيره و كذا مراحله، و عليه سنتطرق في هذا المطلب الى أهم تعريف تقييم الأداء المالي و مراحله.

أولاً : تعريف تقييم الأداء المالي

- يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه " تقديم حكم Jugement ذو قيمة Valeur، حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتحدة (إدارة المؤسسة و مدى إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

- كما يعرفه البعض على أنه "مدى تمتع و تحقيق المؤسسة لهامش الأمان في حالة الاعسار المالي و ظاهرة الإفلاس" ،أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر و الصعاب المالية.¹

- كما يعرف على أنه " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج نهاية فترة مالية معينة عادة ما تكون سنة، بحثاً عن العوامل المؤثرة في النتائج و تشخيص ما تبين من انحرافات أثناء التنفيذ في تحديد المسؤوليات و تفادي أسبابها في المستقبل".²

¹ - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالية و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث العدد04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص41

² - نوبلي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص163

و مما سبق فالمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة تهدف الى الربح, لذا فتقييم الاداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح و تعديل الاستراتيجية و الخطة الموضوعة و ترشيد استخدامات الموارد المتاحة، و هذا ما يساهم في بقائها في بيئة تنافسية و هي تركز على المصادر التمويلية و الاستثمارية لها.

ثانيا : مراحل عملية تقييم الأداء المالي

و يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء المالي في أربع مراحل أساسية مكتملة لبعضها البعض, حيث أن غياب

واحدة منها تعرقل العملية ككل, و يمكن تلخيص عملية الأداء المالي بالخطوات التالية :¹

(1) الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل : حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد

الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

(2) احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الاداء : و ذلك باستخدام مختلف المؤشرات المالية مثل نسب الربحية و

السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات, و تتم بإعداد و اختيار الادوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي في المؤسسة.

(3) دراسة و تقييم النسب : بعد دراسة النسب المتعلقة بتقييم الاداء المالي وبعد استخراج النتائج يتم معرفة

الانحرافات و الفروقات و مواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

(4) وضع التوصيات الملائمة : يتم وضع التوصيات الملائمة وذلك بالاعتماد على عملية تقييم الاداء المالي من

خلال النسب، بعد معرفة اسباب هذه الفروق و اثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها، وحتى تتمكن عملية التقييم المالي من تحقيق أهدافها يجب توفر الشروط التالية :²

- توفر المعلومات الكافية : تعتبر المعلومات الاساس في عملية تقييم، حيث يجب على المؤسسة الحصول على

المعلومات بمختلف الطرق المتاحة لديها و ذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، و يشترط ان تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الاداء و تطوره، و يجب ان تلمس جميع أنشطة المؤسسة.

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 51-52

² - عتبة بن عتبة عبد الله، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي - دراسة حالة مؤسسة ملينة عريب -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم مالية و محاسبة، تخصص: محاسبة و تدقيق، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017/2016، ص، ص 19-20

- تحديد معدلات الاداء المرغوب : من اجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازها و تطور ادائها, و تمكن كذلك معدلات الاداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة و مسؤولية الانحرافات السالبة.

- استمرارية عملية التقييم : و يعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب ان تمارس طوال حياة المؤسسة و على فترات دورية قصيرة او طويلة و هذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه و تقييمه.

المطلب الثاني : معايير تقييم الأداء المالي

ان عملية تقييم الاداء المالي تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس نجاح الشركة و تطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير قيامها بتحقيق اهدافها، و عند تحديد المعايير او المؤشرات المناسبة للحكم على الاداء يفضل ان تكون قليلة العدد، ولكن ذات دلالة و أهمية على ان تتوفر فيها الشروط التالية :¹

أولاً : أن يكون المعيار صادقاً ومدى فعالية استخدام مؤشرات المؤسسة، و أن يكون المعيار حساساً لتغيير في الاداء بحيث يعكس مدى قوة و اتجاه هذا التغيير، و في الزاوية المقابلة يجب ان تتوفر فيه خاصية التحفيز الى تغيير مستوى الاداء.

ثانياً : أن تتوفر في المقياس القدرة على وصف العوامل المتشابكة التي تتداخل معاً، لتشكيل المقياس النهائي بأن يسمح للمعيار بمقارنة اداء المؤسسة حالياً بأدائها في فترات سابقة، و كذلك مقارنة هذا الاداء بأداء وحدات اخرى.

ثالثاً : ان يتم اختيار مؤشرات الاداء المالي على اساس التقييم السليم و التحديد الواضح لأهداف و وظائف المؤسسة.

رابعاً : عند وضع معايير للأداء لا بد من فحص وتحليل البيانات المحاسبية لاستبعاد تأثير العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة الشركات.

و يمكن تقسيم المعايير المستخدمة في تقييم الاداء المالي للشركة :²

¹ - وسام رمضان الشنطي، دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الاداء المالي - دراسة ميدانية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016/2015، ص 73-74.

² - علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية -، مجلة الإدارة و الاقتصاد العدد الثالث و الستون، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص 123-124.

(1) المعيار التاريخي (الذاتية)

يعتمد هذا المعيار على دراسة اداء المؤسسة في الماضي و اعتباره معيارا للحكم على أدائها الحالي و اتجاهاته و عادة يستخرج هذا المعدل عن طريق ايجاد متوسط حسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، و بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية، أي انه معيار مستمد من فعاليات المؤسسة ذاتها.

(2) المعيار القطاعي (الصناعي)

و هو المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء المؤسسة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة و الذي عادة يوضع من قبل غرفة الصناعة و الاتحادات الصناعية في البلد، و يعتمد هنا في التقييم القطاعي على التصنيف المعياري للأنشطة الذي اعدته، و تعدله سنويا هيئة الأمم المتحدة، و يمثل هذا المعيار اساسا جيدا لمقارنة اداء المؤسسة و متابعتها دوريا، خاصة و ان المؤسسة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به.

(3) المعيار المطلق (النمطي)

و هي أقل و أضعف معايير مقارنة بالمعايير الاخرى من حيث الأهمية، و يعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، و هو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد على توحيد جميع القطاعات في معيار واحد، اي يصعب تطبيقه على كل المؤسسات.

(4) المعيار المستهدف (المخطط)

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل ادارة المؤسسة و مقارنة ما كان متوقعا بما حققته المؤسسة فعلا، و في حالة وجود اختلاف سلبي يتم اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الثالث : أهداف تقييم الأداء المالي و الجهات المستفيدة منه

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأهداف التي تسعى اليها المؤسسة من خلال القيام بعملية تقييم أدائها المالي و كذا مجموعة من الجهات التي تقوم أو تطلب تقييم الأداء المالي و ذلك لاستعماله في اغراض مختلفة و لاتخاذ قرارات مختلفة مبنية على تلك المعلومات.

أولا أهداف تقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء المالي الى :¹

- (1) الوقوف على مستوى انجازات المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الانتاجية.
- (2) تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء و انجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.
- (3) الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.
- (4) الكشف عن أماكن الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة, وإجراء تحليل شامل لها, وبيان مسبباتها و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لتصحيحها.
- (5) يهدف تقييم الاداء المالي الى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإردادية و القدرة الكسبية للمؤسسة, حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من انشطتها الجارية او الرأسمالية أو الإستثنائية, بينما الثانية فتعني قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من انشطتها الموضحة سابقا من اجل مكافئة عوامل الانتاج وفقا للنظرية الحديثة.²
- (6) يساعد تقييم الأداء المالي متخذي القرار في اشرافهم و توجيههم في سير جميع العمليات داخل المؤسسة.³

ثانيا : الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

من بين هذه الجهات نذكر :⁴

¹ - سميحة سعادة، تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة- دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير ورقلة-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص06

² - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالية و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، 41

³ - عبد الباقي بضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة- دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2012/2009-، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص30.

⁴ - عواشير علي، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جداول تدفقات الخزينة- دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر -ورقلة-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم مالية و محاسبة، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص04

أولاً: المستثمرون : يهتم المساهم او صاحب المؤسسة الفردية كثيرا بالعائد على راس المال المستثمر، القيمة المضافة و المخاطر المتعلقة بالاستثمار في المؤسسة، و من خلال تقييم تلك الجوانب يتخذون قراراتهم بشأن الاحتفاظ او التخلي عن الأسهم التي يمتلكونها.

ثانياً: إدارة المؤسسة : يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نشاط المؤسسة و التوصل الى نتائج الأعمال، و هذا التقييم يتم عرضه على اصحاب حقوق الملكية أو الجمعية العامة، بحيث يظهر هذا التقييم مدى كفاءة الإدارة في انجاز مهامها.

ثالثاً: الدائنون : الدائن هو الشخص المكتتب في سندات المؤسسة أو يحتمل شراؤه للسندات المصدرة او الاكتتاب في القرض الجديد او بصدد اقراض المؤسسة، و قد يكون بنكا او مؤسسة مالية و تختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة القرض، ومن هنا فإن اهتمامهم بتقييم الأداء المالي سيركز على معرفة القيمة الحالية للأصول الثابتة، الربحية، كفايتها في تغطية الفوائد السنوية، أي أن اهتمامهم بالأداء المالي سيركز على راس المال العامل و المركز النقدي و النقدي و السيولة في المؤسسة.

رابعاً: الموردون : يمنح الموردون آجالاً لاستفءاء حقوقهم من عملائهم، و لاكن قبل ذلك يتم التأكد من استقرار الأوضاع المالية و سلامة المركز المالي عندهم و يتم اتخاذ قرار المنح من عدمه أو التخفيض فيه على ضوء ذلك، و يستفيد الموردون من البيانات التي ينشرها العملاء في التحقق ما إذا كانت الآجال التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون الآخرون.

خامساً: العملاء : يتطلع العملاء للحصول على افضل الشروط لأداء التزاماتهم تجاه الموردين، و من خلال المعلومات التي ينشرها المورد يمكن للعميل معرفة ما ان كانت الآجال التي يحصل عليها مماثلة أو أفضل من ما يحصل عليه الآخرون، و يتم معرفة ذلك من خلال حساب متوسط آجال الموردين باستخدام القوائم المالية.

سادساً: الهيئات الحكومية : تقوم الهيئات الحكومية المتمثلة في ادارة الضرائب و المصالح الأخرى بمراقبة النشاط الاقتصادي و تحصيل الضرائب المقبوضة من المؤسسات الاقتصادية، لذلك يمكن القول ان اهتمام الهيئات الحكومية بتقييم الأداء المالي ذو دواعي رقابية و ضريبية بالإضافة الى أهداف أخرى مثل مراقبة الأسعار، إحصاء النشاطات.... الخ.

سابعاً: جهات أخرى : هناك جهات أخرى مهمة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة مثل الأفراد و الجهات المتعاملة في سوق الأوراق المالية، حيث تقوم بدراسة و تحليل التغيرات السريعة في الأسعار، من أجل متابعة توظيفاتها في السوق المالية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا أن الأداء المالي هو وسيلة تعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية و الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة, ثم تم تحديد العوامل المؤثر في الأداء المالي و التي تنقسم الى عوامل داخلية و التي تتعلق بالمحيط الداخلي للمؤسسة و أخرى خارجية و هي عوامل تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة, و عليه يتضح أن للأداء أهمية بالغة في قياس النتائج المحققة و مقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات و تشخيص مسبباتها مع اتخاذ القرارات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.

كما يعد تقييم الأداء المالي عبارة عن تشخيص الوضعية المالي للمؤسسة و معرفة مركزها المالي بغية ترشيد القرارات المالية و الاقتصادية للمؤسسة و ذلك بالاعتماد على مراحل و معايير تساعد المحللين في ابراز نقاط القوة و الضعف لدى المؤسسة, و الذي يستفيد من خلاله عدة جهات منها المستثمرون, الموردون, العملاء, الجهات الحكومية... الخ, ولا يتم تقييم الأداء المالي السليم للمؤسسة و بدقة و كذا اعطاء صورة واضحة للوضع المالي القائم في المؤسسة إلا باستعمال المؤشرات المالية منها التقليدية و اخرى حديثة.

الفصل الثاني : مؤشرات قياس الأداء المالي

تمهيد :

يعتبر موضوع قياس الأداء المالي للمؤسسة من المواضيع ذات الجدل الواسع في الادارة المالية، بسبب كثرة و تنوع مؤشرات القياس، إذ لم تعد مؤشرات قياس الاداء المالي المحاسبية (التقليدية) تعبر عن الواقع المالي للمؤسسة بسبب اهمالها للوضع الاقتصادي بشكل عام، و لم تعد مؤشرات قياس الاداء المالي الاقتصادية (الحديثة) المرتبطة بالسوق المالي تكفي للتعبير عن الاداء المالي للمؤسسة، و ذلك بسبب الممارسات غير السليمة في السوق و التي من شأنها إعطاء صورة غير حقيقية للمركز المالي للمؤسسة.

و سنحاول أن نتطرق في هذا الفصل لمؤشرات قياس الأداء المالي من خلال :

- المبحث الأول : مؤشرات قياس الأداء المالي التقليدية (المحاسبية)

- المبحث الثاني : مؤشرات قياس الأداء المالي الحديثة (الاقتصادية)

المبحث الأول : مؤشرات قياس الأداء المالي التقليدية (المحاسبية)

تعد المؤشرات المالية المحاسبية أو التقليدية من أقدم و أكثر الأدوات استعمالا في التحليل المالي و تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تعتبر الوسيلة أو الأداة التي يستطيع المسكرون من خلالها التعرف على الوضع المالي داخل المؤسسة، كما يوجد عدد هائل من هذه المؤشرات التقليدية، و عليه سوف نقتصر على أهمها و أكثرها استعمالا.

المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي و السيولة و الربحية

تعد مؤشرات التوازن المالي التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به خلال الفترة المالية، كما تهدف مؤشرات السيولة إلى معرفة قدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الاجل، أما مؤشرات الربحية على قياس مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح

أولا : مؤشرات التوازن المالي

و هنالك ثلاث نسب تستعمل للتوازن المالي و تتمثل في :¹

(1) رأس المال العامل FR : و يقصد به الفائض من الاستثمار الاجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الاموال الدائمة، و يستخدم للحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الاجل القصير، و يمكن حسابه من منظورين :

➤ منظور أعلى الميزانية : و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

و يمكن التمييز بين ثلاث حالات :

- إذا كان $FR > 0$: هذا يعني ان المؤسسة استطاعة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية و حققت فائض.

¹ - مداني بن بلغيث، عبد القادر دماش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة - دراسة حالة مطاحن الواحات -، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: لنظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة : (ISA) التحدي، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 14/13 ديسمبر، 011، ص، ص 18-23

- إذا كان $FR < 0$: هذا يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
- إذا كان $FR = 0$: و هي حالة نادرة الحدوث، إذ تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات.
- منظور أدنى الميزانية : و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل } FR = \text{الأصول الدائمة (الجارية) - القروض قصيرة الأجل}$$

و هنا أيضا نميز بين ثلاث حالات :

- إذا كان $FR > 0$: أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة و يبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان و هو رأس المال العامل.
- إذا كان $FR < 0$: و هذا يعني ان الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الاجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الاجل القصير.
- إذا كان $FR = 0$: يعني تمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض و لا عجز و هذه هي الحالة المثلى نادرة الحدوث.

(2) أنواع رأس المال العامل :

- رأس المال العامل الدائم (الصافي)
- رأس المال العامل الإجمالي
- رأس المال العامل الخاص
- رأس المال العامل الاجنبي

(3) احتياجات رأس المال العامل BFR : و يعبر في تاريخ معين رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف على انه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي تغطي من الموارد الدورية، و تحب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{احتياجات رأس المال العامل } BFR = (\text{الأصول الجارية - النقدية}) - (\text{الخصوم الجارية - سلفات مصرفية})$$

¹ - حياة بنجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مطبوعة لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2016/2015، ص20

حيث أنه إذا كانت الخصوم الجارية ما عدا السلفات المصرفية أصغر من النقدية و الأصول الجارية فهذا يدل على ان المؤسسة بحاجة إلى أموال خارج الدورة الاستغلالية و العكس.

(4) الخزينة T : هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، اي مجموع الاموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً و هي ذات درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة،¹ و تحسب بالعلاقة التالية :

الخزينة T = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

= مجموع الاصول - الخصوم

= قيم جاهزة - تسبيقات (سلفات مصرفية)

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته من خلال :

- إذا كان $FR > BFR$ أي $T > 0$: فهذا يعني أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من اموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل.
- إذا كان $FR < BFR$ أي $T < 0$: يعني ان المؤسسة في حالة عجز، اي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها.
- إذا كان $FR = BFR$ أي $T = 0$: يعني اننا أمام الخزينة المثلى و الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة.

ثانيا : مؤشرات السيولة

و من اهم نسب هذا المؤشر و اكثرها شيوعاً نجد :²

(1) نسبة التداول (السيولة العامة) : و تدل هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الاصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، و كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات

¹ - سعاد غزالة حمد، مرجع سبق ذكره، ص 48

² - مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص 14 - 15

المتداولة المفاجئة دون الحاجة الى تحويل جزء من الاصول الثابتة الى سيولة او الحصول على قروض جديدة، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

و يجب أن تكون السيولة العامة < 1 ، معناه ان المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة و بالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الوفاء.

(2) نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة) : تعد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول لقياس السيولة في المؤسسة، و يتم حسابها باستثناء المخزونات على أساس انها تحتاج وقتاً لتحويلها الى سيولة و بالتالي يعطي ضماناً أكبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، و تحسب بالعلاقة التالية :¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

لكي تكون النسبة مثالية يجب أن تكون محصورة بين 0.3 و 0.5

(3) نسبة السيولة الفورية (السيولة الحالية) : و توضح هذه النسبة مدى امكانية سداد الالتزامات قصيرة الاجل، و هي تعطي مؤشراً للإدارة على أنه خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الديون قصيرة الاجل، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقديات} + \text{ما يعادلها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وحسب الدراسات التي أقيمت بهذا الصدد فإن القيمة المثلى لها لا بد أن تكون محصورة في المجال 0.25 و 0.33

ثالثاً : مؤشرات الربحية

و من أهم نسب هذا المؤشر نجد :

¹ - مريم بلحاج، الاداء الكلي المستدام ركيزة للتنمية المستدامة - دراسة ميدانية على الشركات الدوائية الأردنية -، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث عشر بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع و الهممات -، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 15/14 نوفمبر 2016، ص 9

1) معدل العائد على حقوق الملكية (معدل العائد على حقوق المساهمين)

و تسمى أيضا نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، و تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه المساهمين من استثمار أموالهم بالمؤسسة، و تعتبر من أهم نسب الربحية و المردودية المستخدمة، حيث أنه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال الى إستثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً، و تحسب بالعلاقة التالية 1:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة)}$$

و هي نسبة صافي الربح الى متوسط حقوق المساهمين نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة، و عليه فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين التي تمثل :

$$\text{متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة} + \text{متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة} / 2$$

إذ ان هذا المقياس يأخذ أثر الانشطة التشغيلية و التمويلية معا و هو يتأثر بدرجة الرفع المالي و حجم الديون في هيكل راس المال.²

2) معدل العائد على الأصول :

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياس من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الارباح و حجم الاموال المتاحة، و هو يقيس القدرة على تحقيق الارباح من الاموال المتاحة للإدارة بغض النظر عن طريقة تمويلها، فهو يعكس الانشطة التشغيلية و الاستثمارية للمؤسسة، و لا يعكس الانشطة التمويلية في ربحية المؤسسة.

و يعطى هذا المؤشر بالعلاقة التالي:³

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول}$$

¹ - مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص16.

² - مشعل جهز المطيري، تحليل و تقييم الاداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الحاسبة، قسم الحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010، ص28

³ - عبد الباقي بضياف، مرجع سبق ذكره، ص31

و هو من أكثر المؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعا، و هو مقياس يقيس كفاءة المسيرين في استخدام الاصول لتوليد الأرباح.¹

(3) معدل العائد على الاستثمار

هو مقياس لمدى ربحية الاموال المستثمرة في المشاريع الاقتصادية، و هو يعكس أداء الادارة في ادارة رأسمال المستثمر. و يعتبر معدل العائد على الاستثمار من اكثر المؤشرات قياسا للأداء استعمالا و ذلك لباسطته و سهولة حسابه، كما انه يساعد متخذي القرار على وضع اهدافهم من خلال تقييمه لكيفية تحقيق الربحية، و يحسب معدل العائد على الاستثمار بالعلاقة التالية :²

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الأموال المستثمرة}}$$

إن هذا المعدل عبارة عن تقييم محاسبي للنتيجة و الأموال المستثمرة، كما أنه يعكس المردودية لرقم الأعمال و الأموال المستثمرة.³

(4) نسبة هامش الربح الاجمالي⁴ : و تدل هذه النسبة على كفاءة الادارة في التسعير و توليد المبيعات و السيطرة على التكاليف, و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة هامش الربح الاجمالي} = \frac{\text{الربح الاجمالي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

(5) نسبة هامش الربح الصافي⁵ : و تشير هذه النسبة الى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات و كافة المصاريف الأخرى، حيث يمكن ملاحظة هامش الربح الجمالي قد يكون مرتفعا بينما هامش صافي الربح منخفضا، و ذلك لان تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الاضافية من تسويق و مصاريف ادارية و فوائد القروض، و تحسب بالعلاقة التالية :

¹ - شعبان محمد عقيل، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الاداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للسهم، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية - غزة - فلسطين، 2016/2015، ص37

² - عبد الباقي بضيف، مرجع سبق ذكره، ص32

³ - السعيد بريش، نعيمة بجياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم اداء المنظمات وزيادة فعاليتها - دراسة حالة : ملينة

الاوراس -، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص32

⁴ - علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص117

⁵ - مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص15 - 16

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

المطلب الثاني : مؤشرات النشاط (التشغيل) و المديونية و التمويل

يقيس مؤشرات النشاط مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة. أما مؤشر المديونية يقيس درجة مديونية الشركة و قدرتها على تسديد التزاماتها المالية, كما يعبر مؤشر التمويل و عن مدى اعتماد المؤسسة على المصادر المختلفة للتمويل سواء داخلية او خارجية.

أولا : مؤشرات النشاط

و من اهم نسب هذا المؤشر نجد¹:

(1) معدل دوران المخزون: حيث يبين هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية، و هذه النسبة تمكننا من حساب متوسط فترة بقاء المنتج في المخازن بالأيام تساوي :

$$\text{فترة التخزين} = 365 \text{ في حالة عام كامل} / \text{معدل دوران المخزون}$$

حيث ان هذه النسبة توضح سرعة بيع المنتجات، و كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، و هي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها، و يحسب معدل دوران المخزون بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضائع المباعة}}{\text{متوسط المخزونات}}$$

(2) معدل دوران الاصول الثابتة (الموجودات الثابتة): و توضح هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الاصول الثابتة لديها في تحقيق الارباح للمؤسسة، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كان هذا المؤشر مرتفعا فانه يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الانتاجية المتاحة، اما إذا كان منخفضا فيدل على استغلال الاصول الثابتة بكفاءة، و عدم وجود توازن ما بين المبيعات و حجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة، اي

طاقة انتاجية فائضة أو تكدر الانتاج في المخازن بشكل مخزون سلعي بدلا من تصريفه في السوق.¹

¹ - مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص 17

3) معدل دوران اجمالي الأصول: توضح هذه العلاقة مدى نشاط الاصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام اجمالي اصول المؤسسة، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران اجمالي الاصول} = \text{المبيعات} / \text{متوسط اجمالي الاصول}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، و لكن يجب مراعاة هذه النسبة لأنها تختلف من قطاع لآخر، لأن بعض الأنشطة تحتاج الى اصول ثابتة كبيرة بينما الأنشطة الاخرى قد تحتاج اصول متداولة كبيرة.

ثانيا : مؤشرات المديونية

و من اهم نسب هذا المؤشر نجد :

1) نسبة الديون:² و هي تلك النسبة التي تقيس اجمالي الديون و الالتزامات المترتبة على الشركة مقارنة بإجمالي الأصول، و تعد هذه النسبة مؤشر مهم لأنها تحدد هامش الامان للمقرضين، فهي تبين اعتماد الشركة على اموال الغير في تمويل اصولها و يتم استخراج نسبة الديون بحساب العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الديون} = \text{اجمالي الالتزامات} / \text{اجمالي الاصول}$$

هذه النسبة تعبر عن مدى ضمان مستحقات الغير و يستحسن أن تقل عن 0.5، حيث أن زيادة هذه النسبة يعتبر دليلا على زيادة المخاطر التمويلية و تدني قدرة المؤسسة على السداد في الآجال الطويلة مما قد يعرضها الى عسر مالي.

2) نسبة الديون الى حقوق المساهمين : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الشركة في تسديد الالتزامات الجارية بالاعتماد على اموال المساهمين، و بالتالي تبين العلاقة بين حجم الاموال المقدمة من المالكين مقارنة بالأموال التي تحصل عليها الشركة من الالتزامات قصيرة الأجل، و تحسب بالعلاقة التالية :³

$$\text{نسبة الديون الى حقوق المساهمين} = \text{اجمالي الديون (قصيرة و طويلة الاجل)} / \text{حقوق المساهمين}$$

¹ - علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص120

² - أمل بدر أبو حويلة، مدى استخدام مقاييس الأداء المالية وغير المالية في ظل بيئة التصنيع الحديثة- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص،ص 25-26

³ - علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص116

(3) معدل التغطية:¹ تتحمل المؤسسة الاعباء الثابتة المتمثلة في الفوائد على القروض الممنوحة لها، و عليه يتركز اهتمام الادارة المالية حول تحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الاعباء الثابتة و تغطيتها من أرباح المؤسسة، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل التغطية} = \text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{الفائدة}$$

ثالثا : مؤشرات التمويل

و من أهم نسب هذا المؤشر نجد :²

(1) نسبة التمويل الدائم : تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الاموال الدائمة} / \text{الأصول}$$

(2) نسبة التمويل الذاتي : توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \text{الاموال الخاصة} / \text{الاصول الثابتة}$$

(3) نسبة التمويل الخارجي : تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الاموال الخارجية في عملية التمويل، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الخصوم}$$

¹ - عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الانابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2011)-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص83

2- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2005 - 2008)-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص،ص 86- 87

المطلب الثالث : مؤشر الاستقلالية المالية و المردودية و النمو

يعبر مؤشر الاستقلالية المالية عن درجة استقلال المؤسسة من الدائنين، أما مؤشر المردودية فيعبر على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية و كفاءة للحصول على العائد، و يعبر مؤشر النمو على درجة المؤسسة في اطار النمو الاقتصاد الوطني.

أولا : مؤشر الاستقلالية المالية

- نسبة الاستقلالية المالية : تقيس درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

ثانيا : مؤشرات المردودية

و من اهم نسب هذا المؤشر نجد :¹

(1) نسبة المردودية المالية : تتمثل هذه النسبة في الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

(2) نسبة المردودية الاقتصادية : تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الارباح، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

(3) نسبة المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) : و تعبر هذا النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة للنتيجة الصافية، أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، و تحسب بالعلاقة التالية :

¹ - بن خروف جليبة، مرجع سبق ذكره، ص 87

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الاعمال خارج الضريبة

ثالثا : مؤشرات النمو

من اهم نسب هذا المؤشر و اكثرها شيوعا نجد :¹

(1) نسبة نمو المبيعات : و تستخرج من خلال العلاقة التالية :

نسبة نمو المبيعات = (المبيعات الصافية للسنة الحالية - المبيعات الصافية للسنة السابقة) / المبيعات الصافية للسنة السابقة × 100

(2) نسبة نمو الدخل الصافي : و تستخرج من خلال العلاقة التالية :

نسبة نمو الدخل الصافي = (الدخل الصافي للسنة الحالية - الدخل الصافي للسنة السابقة) / الدخل الصافي للسنة السابقة × 100

¹ - علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص 121

المبحث الثاني : المؤشرات الحديثة (الاقتصادية)

نظرا لتغير الحادث في بيئة الأعمال، خاصة في دورة الادارة المالية التي تهدف الي تعظيم ثروة الملاك و تعظيم القيمة السوقية لأسهم الشركة، حدث تغير جذري في اساليب تقييم الأداء المالي، حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي الي التقييم الاقتصادي، الذي أدى الي ظهور القيمة الاقتصادية المضافة EVA و القيمة السوقية المضافة MVA، بالاضافة الي مؤشر الانتاجية باعتبار ان هذه الادوات من المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء، كما يمكن ان تمثل منهاجا متكاملًا في اعادة هيكلة نظم الادارة المالية حيث يرجع ذلك الي قدرتها على الربط بين الأداء المالي للشركات و اهدافها بشكل عام، و هدف الادارة المالية بشكل خاص

المطلب الأول: القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added

يعود فضل ابتكارها الي المكتب الاستشاري الأمريكي Stern Stiwier في الثمانينات و تعد من اشهر المؤشرات المستعملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير و كذلك في متابعة و تقييم الاداء.¹

هو بديل لمؤشر الربح المتبقي حيث قام كل من Joel Stern et G.bennett Stewart بتقديم هذا النموذج هو امتداد لنظرية القيمة Modigliani et miller كما استند هذا المؤشر الي اعمال Mecling et Jensen في مجال السلوك التنظيمي و تكاليف الوكالة.

حيث استطاع كل من Joel Stern et G.bennett Stewart الي تحويل هاته المفاهيم الي نظام يسهل على المسيرين التوجيه الامثل لموارد المؤسسة و اصبح هذا المؤشر أداة لقياس الأداء يعبر عن خلق القيمة في المؤسسة.

و يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من اهم مقاييس الانجاز المالي، كما انها تعتبر اكثر دقة من اي مؤشر آخر عن تقدير الربح الحقيقي، حيث يركز هذا المقياس على مفهوم خلق القيمة، و يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين، و يعرف على أنه صافي الربح التشغيلي بعد اقتطاع الضرائب مطروح منه حاصل ضرب رأسمال المستثمر في تكلفته و تعطى العلاقة المبسطة للقيمة الاقتصادية المضافة كالتالي :²

$$EVA = RE - (k \times CI)$$

¹ - السعيد بريش، نعيمة يجاوي، مرجع سبق ذكره، ص32

² - عبد الباقي بضياف، مرجع سبق ذكره، ص33

بحيث أن :

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة

K : التكلفة الوسيطة المرجحة لرسمال

CI : رأسمال المستثمر و يضم (الديون + الاموال الخاصة)

RE : نتيجة الاستغلال خارج الضريبة

كما يمكن حساب القيمة الاقتصادية المضافة بالعلاقة التالية :¹

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = (\text{معدل العائد على راس المال المستثمر} - \text{معدل تكلفة راس المال}) \times \text{راس المال المستثمر}$$

تعد القيمة الاقتصادية المضافة مؤشر لقياس الأداء و في نفس الوقت طريقة للتسيير، كما انها طريقة لتحفيز، بحيث نجدها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات امام المساهمين، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم، و يصبح الأمر أكثر حينما يتم ربط نظام المكافأة و الحوافز بهذا المؤشر ليصبح وسيلة تحفيز، و كونه طريقة للتسيير، فيتجسد في قدرته على ترشيد القرارات المتخذة من طرف المسيرين، حيث يمكن استخدامه في تقييم الاستراتيجيات و تقييم المشاريع الاستثمارية و وضع اهداف الأداء التسييري.²

المطلب الثاني: القيمة السوقية المضافة و عائد التدفق المتولد عن الاستثمار

سنتعرض في هذا المطلب لمؤشر القيمة السوقية المضافة و كذا عائد التدفق المتولد عن الاستثمار و العلاقة التي يتم حساب بها المؤشرين.

¹ - سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات - دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009 - 2012 -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: مالية كمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2004، ص34

² - صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة و جباية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011/2012، ص107

أولاً: القيمة السوقية المضافة Market value added

تمثل القيمة السوقية المضافة في الفرق بين ما يستثمره حملة الاسهم داخل الشركة و ما يحصلون عليه من بيع اسهمهم حسب الأسعار السائدة في السوق وقت البيع، فهي توضح مقدار الثروة التي تم توليدها من رأسمال، فضلا عن تقييم السوق لمدى فاعلية ادارة الشركة في استخدام الموارد النادرة و الرقابة عليها و المركز التنافسي في السوق، و يعبر عنها بالمعادلة التالية :¹

$$\text{القيمة السوقية المضافة MVA} = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية للأسهم}$$

و يعكس هذا المقياس توقعات المستثمرين تجاه الإيرادات التي سوف تكسبها الشركة في المستقبل و على ذلك فإن القيمة السوقية المضافة تعادل القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة في المستقبل، فان توقع المستثمرين تحقيق الشركة لعائد يعادل تكلفة رأسمال، فان الشركة في هذه الحالة تكون قد حققت قيمة تساوي رأسمالها المستثمر، و لم تحقق اي قيمة سوقية مضافة، اما في حالة تحقيق إيراد يفوق تكلفة رأسمال المستثمر فان الشركة تكون قد حققت قيمة سوقية مضافة موجبة.

لذلك فان التغيير في القيمة الاقتصادية المضافة EVA خلال فترة زمنية معينة يرتبط بصورة كبيرة بالتغيير في القيمة السوقية المضافة MVA المستقبلية، و بالتالي يمكن القول بان القيمة الاقتصادية المضافة EVA تعد مقياسا داخليا و يمكن أن تعتمد عليه ادارة الشركة في اختيار و تحديد السياسات و الاستراتيجيات التي تؤدي الى تحقيق القيمة لحملة الأسهم، اما القيمة السوقية المضافة MVA فهي مقياس خارجي للأداء، فهي لا تعكس فقط تحقيق القيمة لحملة الأسهم، انما تظهر تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للشركة ككل، حيث انها تعكس الاجراءات المتوقعة مستقبلا للشركة، و بالتالي فهو مقياس حيوي و مهم يلخص أداء الشركة و يعكس مدى نجاحها في ادارة مواردها من أجل تعظيم القيمة لتلك الشركة.

يمكن حساب القيمة السوقية المضافة من خلال العلاقة التالية :²

¹ - غدير محمود المهدي، استخدام مؤشرات تقييم الاداء المالي التقليدية و القيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للسهم - دراسة حالة بنك فلسطين -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2015/2014، ص، ص 53- 54

² - عبد الباقي بضياف، مرجع سبق ذكره، ص 34

$$MVA = \sum_{i=0}^{i=A} \frac{PE}{(1 + CMPC)^i}$$

بحيث أن :

PE : الربح الاقتصادي لسنة

CMPC : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

كما يمكن تحديد القيمة السوقية المضافة من خلال تحديدنا لتدفقات القيمة الاقتصادية المضافة كالتالي :

$$MVA = \sum \frac{EVA}{(1 + CMPC)^i}$$

ثانيا : عائد التدفق المتولد عن الاستثمار

يعرف مؤشر عائد التدفق المتولد على الاستثمار بأنه المعدل بين فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة و الاصل الاجمالي (قبل الإهلاكات و المؤونات و تصحيحات التضخم) و هو يعبر عن معدل عائد المحقق من إستثمارات المؤسسة، و يمكن لهذا المؤشر مساعدة متخذي القرار في معرفة ما اذا كانت المؤسسة تحقق خلق للقيمة أم لا و ذلك بمقارنته بتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

و تعطى العلاقة الرياضية لهذا المؤشر كالتالي¹:

العائد التدفق المتولد على الاستثمار = فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة / الاصل الاجمالي

(1) اذا كان المؤشر أكبر من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، يعني هناك خلق للقيمة

(2) اذا كان المؤشر أقل من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، يعني هناك تدهور للقيمة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص35

المطلب الثالث : مؤشر الانتاجية Productivity Criterion

يعد مؤشر الانتاجية من المؤشرات المهمة في عملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، و يضم هذا المؤشر مؤشرات الانتاجية الكلية و الجزئية لتقييم أداء المؤسسة .

أولا : مؤشر الانتاجية الكلية

تعرف الانتاجية الكلية بأنها العلاقة بين المخرجات الكلية و جميع عناصر الانتاج التي استخدمت للحصول عليها، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الانتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{المدخلات الكلية}}$$

و تعبر الانتاجية الكلية مقياس مناسب لمدى التقدم في كافة مجالات المؤسسة، و هي تعكس مدى التقدم الذي يعترى الوحدة الاقتصادية، بمعنى أن أي تقدم تحدثه الادارة في مجال العمل يلقى انعكاسا مباشرا على مستوى الانتاجية في تلك الوحدة الاقتصادية.

ثانيا: مؤشر الانتاجية الجزئية

تتميز الانتاجية الجزئية بالبساطة و سهولة القياس، إلا انها لا تعطي نتائج دقيقة بدرجة كبيرة، لأنها ليست سوى علاقة كمية، و يمكن قياس الانتاجية الجزئية لعناصر الانتاج كل على حده، فهناك انتاجية العمل، و انتاجية راس المال، و انتاجية المواد.

1) انتاجية العمل: و يقصد بها العلاقة بين المخرجات و قوة العمل خلال وحدة زمنية معينة، و يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية :

$$\text{انتاجية العمل} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{مقدار العمل المبذول لتحقيق الناتج}}$$

و يتضح مما سبق أنه يمكن قياس انتاجية العمل بمقاييس متعددة، و ذلك حسب الترتيب التالي :

ـ **انتاجية العمل على اساس العاملين :** و ذلك لمعرفة مدى مساهمة كل عامل في قيمة الانتاج، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{انتاجية العمل على اساس العاملين} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{عدد العاملين}}$$

- إنتاجية العمل على اساس ساعات العمل المبذولة: و ذلك لمعرفة كمية الانتاج في الساعة الواحدة و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{إنتاجية العمل على اساس ساعات العمل المبذولة} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{ساعات العمل المبذولة}}$$

- إنتاجية العمل على اساس الأجور و الرواتب: و ذلك لمعرفة مدى مساهمة كل دينار من الاجور و الرواتب في قيمة الانتاج، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الانفاق على العمل} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{اجمالي الأجور و الرواتب}}$$

(2) إنتاجية رأس المال: رأس المال الثابت هو عبارة عن الموجودات الثابتة الخاضعة للاستهلاك، و تعتبر إنتاجية راس المال مؤشرا لمدى استغلال الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة من الآلات و المعدات و الأراضي و المباني و وسائل النقل الى غير ذلك من الاصول الثابتة التي تساهم في الانتاج، حيث يمكن إيجاد قدرة الدينار الواحد المستثمر في الاصول الثابتة بالعلاقة التالية :

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

(3) إنتاجية المواد: تشكل قيمة المواد الخام العنصر الأكبر في قيمة الانتاج و على ذلك فإن المحافظة على تلك المواد الخام و ضمان استغلالها الاستغلال الأمثل يشكل عنصرا هاما من عناصر تحقيق الكفاءة الانتاجية، و يقصد بإنتاجية المواد أنها عملية الانتفاع من المواد بأكبر قدر ممكن و تقليل التلف الى أدنى حد ممكن، و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{إنتاجية المواد} = \frac{\text{المخرجات الكلية في فترة زمنية}}{\text{تكلفة المواد الخام خلال نفس الفترة}}$$

و يعتبر انخفاض هذه النسبة دليل على استخدام المواد و زيادة نسبة التلف منها، كما إن ارتفاع هذه النسبة هو خير دليل على عدم الاسراف و الضياع و التبذير.

المبحث الثالث : علاقة مؤشرات الأداء المالي بتقييم الأداء المالي و تحقيق الكفاءة الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الكفاءة الاقتصادية من خلال محاولة التطرق الى أهم تعاريف و رؤى الباحثين حول مفهوم الكفاءة الاقتصادية و مكوناتها الأساسية، و كذا مؤشرات الأداء المالي و علاقتها بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة و ذلك من خلال علاقة كل من المؤشرات التقليدية و الحديثة و مدلوليتهما في تقييم أداء المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الاقتصادية

توجد عدة تعاريف تلامس ظاهرة الكفاءة الاقتصادية و من بينها:¹

(1) الكفاءة الاقتصادية هي " مدى العائد الذي يعود على المجتمع من استثمار موارده في النشاط الاقتصادي، فالنشاط الاقتصادي الذي يترتب عليه ناتج أكبر من استخدام الموارد لا شك أنه يكون أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية "، و المطلوب هو أن توجه الموارد الى الانشطة التي تعطي أقصى ناتج ممكن، و من ثم يكون من الواجب أن يكون الناتج من الفرصة البديلة أقل من ناتج النشاط المختار.

(2) الكفاءة الاقتصادية هي " عبارة عن أحد الاساليب يتم فيها خلط عوامل الانتاج بنسب صحيحة تؤدي الى تحقيق إنتاج ممكن مع تقليل التكلفة الى الحد الأدنى بشرط تنظيم النتاج وفقا لحاجات المجتمع".

(3) الكفاءة الاقتصادية هي " تعبير معين ينصب على العلاقة بين أسعار المدخلات و أسعار المخرجات، حيث تستخدم هذه المدخلات وفقا لمبادئ التنظيم الاقتصادي، و تنطوي الكفاءة الاقتصادية أيضا على تجنب الفقد الاقتصادي في استخدام الموارد أي تجنب استنفاذها دون الحصول منها على الاشباع الممكن توفيره منها".

وقد ورد مصطلح الكفاءة في كتابات Farrel عام 1957، حينما أشار الى الكفاءة الاقتصادية أنها تتضمن مكونين أساسيين لها، و هما :

¹ - صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانيات المتاحة للمؤسسة الانتاجية بناء نموذج قياسي لمؤسسة (القطن المعقم)، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثاني عشر، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، 2012، ص،ص 123-124.

أولاً : الكفاءة الفنية : تعرف في الفكر الاقتصادي على أنها " الوضع الذي بالوصول اليه لا يمكن عن طريق إعادة توزيع الموارد بين السلع المنتجة زيادة انتاج سلعة إلا عن طريق نقص انتاج سلعة اخرى، و تتحقق الكفاءة الفنية للإنتاج عند الوصول الى الحجم الأمثل، أي عندما يتم الانتاج عند أدنى مستوى ممكن من التكلفة المتوسطة ".

و يوجد أكثر من معيار للحكم على مدى تحقق الكفاءة الفنية في الإنتاج، و تتمثل أهم تلك المعايير في معيار الحجم الأمثل، معيار التخصص، معيار تكاليف الانتاج.

ثانياً: الكفاءة التخصيصة: يشير هذا النوع من الكفاءة الى الحالة التي تصل فيها المؤسسة الانتاجية الى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار و التكاليف النسبية لهذه الموارد، أما تخصيص الموارد فهي تلك الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين بالحسبان تكاليف استخدام هذه الموارد، إذ الكفاءة التخصيصة تشير الى انتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الانتاج، اي توليفة من المدخلات بأقل تكلفة ممكنة، لذا يقال أن التكلفة التخصيصة تشير الى العناصر التالية :

- الاستخدام الصحيح لتوليفة المدخلات.

- الاختيار الصحيح لتوليفة المخرجات

- تمارس الأسعار النسبية دوراً هاماً في تحديد الكفاءة التخصيصة.

فإذا أمكن التوصل الى اقصى ناتج ممكن من الناحية الفنية و أفضل تخصيص ممكن من الناحية التخصيصة، فيتم بذلك التوصل الى ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية و عادة ما يندرج البحث في الكفاءة الاقتصادية في إطار التحليل الاقتصادي الجزئي، بحيث يقتصر على دراسة السلوك الاقتصادي للمؤسسة الانتاجية في المجتمع.

و قد وافق كل من ماندك و هيردت (A.W.Herdt.A.M.Mandac) على وجهة نظر فاريل في تعريفه للكفاءة الاقتصادية بنوعيتها الفنية و التخصيصة، و لا شك أن قياس كفاءة أي عنصر من عناصر الانتاج تستدعي معرفة انتاجية هذا العنصر، و ترتبط الانتاجية مباشرة بالقدرة على الاستغلال الامثل للموارد المحدودة.

و قدر عرف الخبراء و الباحثون الانتاجية بتعاريف متعددة، إلا أنها بوجه عام تعبر عن " العلاقة بين المخرجات و المدخلات في العملية الانتاجية "، و بذلك يمكن القول أن الانتاجية هي "الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج من عمل و رأسمال (مدخلات) للحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات ".

وفي الأخير تعد الانتاجية مقياسا لمستوى الكفاءة في استغلال الموارد البشرية، و العملية، و المادية المستخدمة في انتاج السلع و الخدمات و تساعد على توجيه الاستثمارات الجديدة لنواح النشاط الأكثر نجاحا و التخلص من أوجه النشاط الأقل نجاحا أو غير اقتصادية.

المطلب الثاني : مؤشرات الأداء المالي و علاقتها بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة

تستعمل المؤشرات المالية أو أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسات و أوجه نشاطاتها المختلفة من خلال الأدوات التقليدية أو الحديثة، اذ نجد ان تحليل نسب السيولة، النشاط، ربحية السوق، الرفع المالي.....الخ، يتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم المالية أو بنود هذه القوائم التي تربطها السببية ببعضها البعض حتى يتمكن المحلل من استخدامها لمؤشرات تقييم أداء، و من أهم الاستخدامات و علاقتها بتقييم الأداء، يمكن تجزئتها الى :

أولا : علاقة المؤشرات التقليدية بالأداء المالي

من أهم المؤشرات التقليدية ذات مدلولية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة نذكر :

الجدول رقم (01) مؤشرات التقليدية و مدلوليتها في تقييم الأداء المالي

النسب	مسمى النسبة	المدلولية الجزئية في التقييم	المدلولية في تقييم الأداء
نسب السيولة	- نسبة التداول - نسبة السيولة العامة - نسبة السيولة الفورية	مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل	تقييم المركز الائتماني للمؤسسة
نسب التوازن المالي	- راس المال العامل	- مؤشر كفاءة الادارة	
نسب التمويل	- فترة التمويل الذاتي	- من أجل الاحتياط أكثر	
نسب الربحية	(1) نسب تقيس ربحية المشروع استنادا الى مبيعات المشروع	- مجمل الربح قياس قدرة المؤسسة على ادارة التكاليف - صافي الربح قياس تحكم	

<p>قياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية</p>	<p>المؤسسة في المصروفات - العائد على الأصول قياس مدى مساهمة الأصول في الربحية - صافي الربح على رأس المال قياس قدرة رأس المال العامل - قياس العائد على استثمارات المساهمين - قياس العائد على اجمالي الاستثمارات</p>	<p>(2) نسب التي تقيس المشروع استنادا الى حجم الاستثمارات في المشروع و تضم: - العائد على حقوق المساهمين -العائد على الاستثمار</p>	
<p>قياس قدرتها على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة الاعتماد على مصادر تمويلية داخلية كانت أو خارجية</p>	<p>- قياس درجة التمويل الخارجي في هيكل المؤسسة - قياس القدرة على تسديد الفوائد من الأرباح - خدمة الديون في حقوق الملكية - قياس قدرة الأصول على تسديد الديون - قياس قدرة ربحية النشاط على تسديد الديون</p>	<p>- نسب المديونية - تغطية الفوائد - الديون الى حقوق الملكية - نسبة تغطية الأصول -نسبة تغطية الديون</p>	<p>نسب الرفع المالي (المديونية)</p>
		<p>(1) نسب أو معدلات</p>	<p>نسب النشاط</p>

<p>تقييم أداء المؤسسات و المتعلق بالمركز المالي قصير الاجل اي مدى نجاح ادارة المؤسسة في ادارة الموجودات و المطلوبة و تهتم هذه المجموعة بمعدلات الدوران و متوسط فترات الاداء التشغيلي و كفاءة ادارة اصول المؤسسة، و منه يمكن القول أن نسب النشاط تهتم بمدى كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة (الكفاءة الاقتصادية)</p>	<p>- قياس كفاءة ادارة الائتمان (مدى فاعلية سياسات الائتمان و التحصيل) - يقيسان مدى كفاءة و فاعلية ادارة المخزون - يقيس مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء - يقيس كفاءة ادارة صافي رأس المال - قياس كفاءة الادارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية - قياس قدرة الشركة على التحصيل</p>	<p>دوران الموجودات و المطلوبات المتداولة و تضم : - معدل دوران الذمم المالية - معدل دوران المخزون و متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون - معدل دوران الذمم المالية الدائنة - معدل دوران صافي رأس المال العامل (2) معدلات أو نسب دوران الموجودات طويلة الأجل و تضم : - معدل دوران الموجودات العامة - معدل دوران الموجودات الملموسة - معدل دوران العملاء - معدل دوران الموردين</p>	
---	---	--	--

	- قياس القدرة الائتمانية للمؤسسة		
--	----------------------------------	--	--

المصدر : من اعداد الطالب بالإعتماد على طلال الكسار، دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 08، عمان، الأردن، 2009، ص12

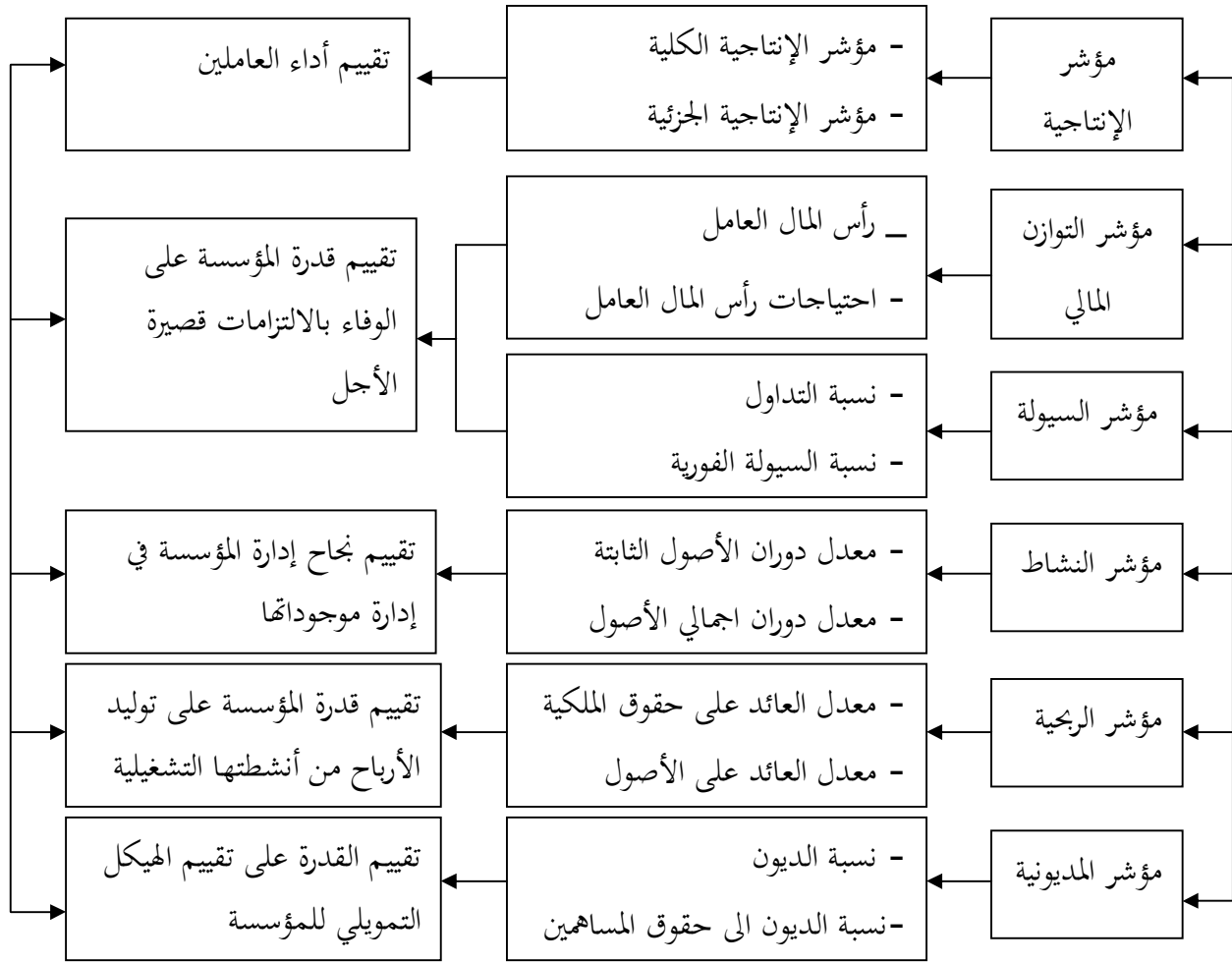
ثانيا : علاقة مؤشرات الانتاجية بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة

تعتبر الانتاجية مؤشرا هاما للمشروعات في كيفية استخدام مواردها للوصول الى أفضل النتائج، و بذلك يصبح قياسها للتعرف على أعراض تدهورها أو تطورها و معالجة الخلل ان وجد، فهي تحمل تقييما أكثر دقة في تقييم المؤسسة و كفاءة العامل و طريقة استخدام الآلة و المواد الأولية، إلا انه و بالنظر الى صعوبة قياس جميع المدخلات للتعبير عن الانتاجية الكلية، يميل القائمون بأعمال الرقابة الى قياسها كمؤشر لمعرفة كفاءة أحد عناصر العملية الانتاجية من أجل تحديد مساهمة كل مدخل في قيمة الانتاج و هو ما يعبر عنه بالإنتاجية الجزئية، و يعتبر في ذلك أهم عنصر متحرك و قابل للتحسين باستمرار من أجل زيادة الإنتاجية، خاصة و أنه يسهم في تحقيق الكفاءة في استخدام المدخلات الأخرى

كما يعتبر أحد المعايير التي تستخدم في تقييم كفاءة الأداء للمشروعات، حيث ان الهدف الأساسي من أي مشروع هو تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات الانتاجية نظرا لما في ذلك من أهمية انخفاض تكاليف الانتاج و زيادة المبيعات و زيادة الأرباح أو زيادة المنافع الاجتماعية نتيجة الاستخدام الامثل للموارد المتاحة (الكفاءة الاقتصادية)¹.

و يمكن توضيح العلاقة التي تربط مؤشرات الأداء المالي بتقييم الأداء و تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الشكل (01) التالي :

¹ - رجاء رشيد عبد الستار، تقييم كفاءة الأداء من خلال معيار العائد - دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع عشر، بغداد، العراق، 2009، ص06



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على طلال الكسار، دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 08، عمان، الأردن، 2009، ص 10

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل الى التطرق الى أم المؤشرات المالية التي يستند اليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تنقسم المؤشرات المالية الى مؤشرات تقليدية (محاسبية) و أخرى حديثة (اقتصادية)، حيث تعد المؤشرات التقليدية هي نفسها أدوات التحليل المالي و أهم هذه المؤشرات مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات السيولة، مؤشرات النشاط، مؤشرات الربحية، مؤشرات المديونية، و هي من أهم المؤشرات استعمالا في تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية و التعرف على الوضع المالي داخل المؤسسة.

كما تعتبر المؤشرات الحديثة ذات أهمية نسبية خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة المدرجة في البورصة، و من أهم هذه المؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة، عائد التدفق المتولد عن الاستثمار، حيث يتطلب حسابها و جود مساهمين في رأس مال المؤسسة، باستثناء مؤشر الإنتاجية الذي يعتمد في حسابه على أداء العاملين و المخرجات و المدخلات الكلية للمؤسسة و الذي ينقسم الى مؤشر الانتاجية الكلية و مؤشر الإنتاجية الجزئية.

حيث بواسطة حساب و تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية يسهل على المسيرين تقييم وضع المؤسسة و التعرف على نقاط و الضعف و محاولة تصحيح الانحرافات، وهذا ما سيتم التطرق اليه في الفصل الموالي و هو تطبيق الجانب النظري على الواقع العملي.

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر - ورقلة -

تمهيد :

لقد تناولنا في الجانب النظري بعض مؤشرات تقييم الأداء المالي باعتبارها أهم المؤشرات التي تساهم في عملية تقييم الأداء المالي من أجل الوصول الى معلومات حول الوضعية المالية و تقييم المركز المالي للمؤسسة.

و سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري بالواقع العملي و ذلك بالاعتماد على معلومات و أدوات لغرض تقييم الأداء المالي لمؤسسة ليند غاز الجزائر- وحدة ورقلة- باستخدام أهم المؤشرات التقليدية و الحديثة مع الواقع العملي.

و للقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول و الذي سنتعرض فيه الى تقديم عام لمؤسسة ليند غاز الجزائر من خلال التعريف بالمؤسسة و أهميتها الاقتصادية بالإضافة الى تقديم مؤسسة ليند غاز - وحدة ورقلة- و التعرف على نشاطاتها الرئيسية منها و الثانوية و كذا هيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني حيث سيتم التطرق الى تقييم أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات الأداء المالي و ذلك من خلال تحليل المعلومات المقدمة من طرف الوحدة بهدف قياس الأداء المالي للمؤسسة باستخدام أهم المؤشرات المالية

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة ليند غاز الجزائر

تعتبر ليند غاز من أهم المؤسسات في القطاع الاقتصادي الجزائري، حيث أنه يرتبط نشاطها بعدة قطاعات هامة في الدولة الجزائرية منها القطاع البترولي، الصحي، الرياضي، وكذلك قطاع الحرفيين كتصليح هياكل و إصلاح الأدوات المنزلية و لقد مرت هذا المؤسسة بعدة مراحل أدت تغيير في اسم المؤسسة الى تطور الادارة و زيادة انتاجها و توسعها جغرافيا.

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة ليند غاز الجزائر و أهميتها الاقتصادية

سنتعرض في هذا المطلب الى نشأة المؤسسة العامة ليند غاز الجزائر و ابراز اهمية ممارسة نشاطها اقتصاديا.

أولا : التعريف بمؤسسة ليند غاز الجزائر

دخل انتاج الغازات الصناعية الى الجزائر على يد الشركة متعددة الجنسية AIR LIQUIDE ALGERIE في عهد الاستعمار الفرنسي من طرف الفرنسيين، حيث كانت تحتوي الشركة على ثلاثة مصانع : مصنع في ولاية ورقلة، مصنع في الجزائر العاصمة، مصنع في ولاية وهران، و في سنة 1972 تم تأميم مصانع هذه الشركة من طرف الشركة الوطنية للحديد و الصلب SNC الى غاية 1978 تحولت الى وصاية وزارة الصناعة و الطاقة. و بمقتضى السياسة الجزائرية الجديدة للدولة سنة 1983 كإصلاح للمؤسسات الجزائرية، قسمت شركة الحديد و الصلب الى 09 مؤسسات مستقلة ماليا و تنظيميا، بمقتضى القانون 83/32 المؤرخ في 1983/01/01 و من بينها المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية ENGI.¹

حيث اتسعت في هذه المرحلة رقعت المؤسسة و أصبح عدد الوحدات تسعة : وحدة عنابة، وحدة قسنطينة، وحدة البويرة، وحدة أرزيو، ثم تم فتح وحدتين أخرتين هما : وحدة سيدي بلعباس، وحدة سكيكدة، و فتح العديد من الموزعين الخواص لبعده المسافة أو لتخفيف الضغط على الوحدات، و في سنة 2003 دشن أول مصنع جزائري ألماني لانتاج الغاز الصناعي السائل (أكسجين، أزوت، أركون)، بنسبة 60% لطرف الألماني و 40% للطرف الجزائري.

و في 2007/06/20 قامت الحكومة الجزائرية بمقتضى السياسة الجديدة بإشراك المستثمر الألماني مجمع ليندي و Groupe Linde بنسبة 66% من أسهم الشركة الوطنية للغازات الصناعية ENGI، و قاموا بتسميتها ليند غاز الجزائر Linde Gas Algeria و هذه الشراكة سارية لحد الآن.

¹ - وثائق داخلية من المؤسسة

ثانيا : الأهمية الاقتصادية لمؤسسة ليند غاز الجزائر

تعتبر المنتوجات التي تنتجها المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية ذات أهمية، حيث تستخدم منتوجاتها في العديد من القطاعات، فهي تستخدم في قطاع المحروقات و الصناعات البترولية و الصناعات البتروكيمياوية، و في قطاع الصناعات الكيماوية كما تستخدم منتوجاتها في القطاع الصحي حيث تزود المؤسسات الصحية بالأكسجين و غيره من الغازات المستخدمة للخدمات الصحية، كما يستفيد منها قطاع التعليم حيث تزود الجامعات بالغازات الصناعية اللازمة للتعليم و البحث العلمي، و القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية، كما تزود الحرفيين بالغازات الصناعية اللازمة لحرفهم مثل: حربي تصليح الأدوات الكهرومنزلية، و حربي تصليح مبردات السيارات و حربي الحدادة.....الخ.

المطلب الثاني : تقديم مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة -

سننتقل في هذا المطلب الى التعريف بمؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة - و التعرف على ممولين الوحدة و الأطراف المتعامل معها و أخيرا نشاطها الاقتصادي التي تمارسها الوحدة.

أولا : تعريف مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة -

تعتبر وحدة ورقلة مركز توزيع و تعبئة الغاز الصناعي، مساحتها الحالية تبلغ 11533 م²، و تعد هذه الوحدة من أقدم المصانع في منطقة الجنوب الشرقي، حيث انطلق الانتاج بها سنة 1959، كانت الوحدة في هذا التاريخ تقع خارج المدينة، و لكن المدينة زحفت على الوحدة و شملتها مما أدى الى وجودها الحالي خطر على السكان و المؤسسات المجاورة لها، مما أدى الى تقليص عدد من النشاطات كإنتاج الأزوت و الأكسجين السائل سنة 2003م و إنتاج الأستيلين سنة 2011م، و تهدف الوحدة الى مايلي :

- المحافظة على صورة المؤسسة لدى الزبائن

- نمو رقم الأعمال

- التدريب المستمر للعاملين

و لكبر حجم الجنوب الجزائري يوجد لدى الوحدة 06 شبكات للتوزيع و البيع عبر الجنوب وهم : الوادي، تقرت، تمنراست، أدرار، حاسي مسعود، عين أمناس.

ثانيا : أهم ممولين مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة -

و من أهم الممولين لمؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة - نجد :

- مؤسسة GI Linde بحاسي مسعود بالغازات السائلة (أكسجين، أرجون، أزوت)، و المعبئة في القارورات (أكسجين صناعي، أزوت، أرجون).

- شركة كوجيز بأرزيو بغاز الهيليوم

- وحدة سكيكدة بالهيدروجين و في بعض الأحيان (أكسجين، أرجون، أزوت) السائل.

- وحدة سيدي بلعباس، البويرة، عنابة، رغبة بالأستيلين

- وحدة رغبة بالبروتكسيد الأزوت الطبي و الهواء المضغوط التي تحتاجها المستشفيات و المخابر.

ثالثا : الأطراف المتعاملة مع مؤسسة ليند غاز الجزائر – وحدة ورقلة -

و من أهم الأطراف المتعاملة مع المؤسسة نجد¹:

الصناعة البترولية, قطاع الصحة، الصناعة الالكترونية، الجامعات و مراكز البحث العلمي، مصانع العطور، مؤسسات النقل، الحدادة، و العدانة.

رابعا : الشهادات المتحصلة عليها

المؤسسة هي الآن احدى المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة المواصفات الدولية :

- LGA هو نظام معتمد في المناجنت

- ISO 9001 نسخة 2015

- ISO 14001 نسخة 2015

- FSSC 22000 الغذائي

- OHSAS 18001 نسخة 2007

ثانيا : النشاط الاقتصادي لمؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة -

لقد كانت المؤسسة تقوم بعدة نشاطات من انتاج و بيع الغازات الصناعية و اعادة بيع مواد التلحيم، لكن كما ذكرنا سابقا لعدة ظروف و خاصة منها تدخل السلطات المحلية و ضغط المجتمع المدني أدى الى تفكير القيادة العليا للمؤسسة في تقليص نشاطاتها خاصة الانتاجية و من أهم هاته النشاطات :

¹ - وثائق داخلية من المؤسسة

1) الأنشطة الرئيسية : و تتمثل هذه الأنشطة في قيام الوحدة بإنتاج و تسويق الغاز الصناعي و الطبي حيث أن:

➤ قدرات التكيف :

- الأكسجين الطبي 448م³/سا

- ثاني أكسيد الكربون 400م³/سا

➤ توزيع السائل :

- الأكسجين السائل 150000 لتر/ شهر

- الأزوت السائل 500000 الى 700000 لتر/ شهر

2) الأنشطة الثانوية :

- توريد و تركيب معدات و ملحقات السوائل الطبية

- تسويق منتجات التلحيم و التبريد (اعادة البيع) و الفوائد المرتبطة

3) مجال النشاط :

التوزيع و التسويق المقدمة من خلال ولايات الجنوب الكبير ماعدا ولاية تندوف و ولاية بشار

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ليند غاز الجزائر – وحدة ورقلة -

سنعرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لمؤسسة ليند غاز الجزائر – ورقلة - و المقدم من مصلحة الموارد البشرية و تقديم المصالح بالوحدة¹ :

أولا : مدير المصنع

و هو منصب المدير سابقا لكن مع تقليص الصلاحيات التنفيذية و اتخاذ القرارات الحاسمة لأنها أصبحت تتخذ في المديرية العامة بالجزائر العاصمة، و مع ذلك بقي يحتفظ بالقرارات التسييرية الداخلية و ربط الاتصالات بين الزبون و المديرية العامة و يعمل تحت امرته سكرتيرة و الوسائل العامة.

¹ - وثائق داخلية من المؤسسة

ثانيا : مصلحة الانتاج الغازي و الخدمات

هي مصلحة الاستغلال سابقا، من أهم نشاطاتها تعبئة القارورات و القيام بالعمليات الخدمية كفحص القارورات و تغيير الحنفيات و تركيب غطاء القارورة، و تحتوي هذه المصلحة على 16 عامل رئيسي و عاملين إدماج و عامل إدماج مدعم.

و يعتبر مسؤول الانتاج الغازي و الخدمات هو المسؤول عن المصلحة و تسيير جميع العمليات و التنسيق مع المصالح الأخرى في الوحدة، و تنقسم مصلحة الانتاج الغازي و الخدمات الى :

1) مسؤول توزيع القارورات : هو مكلف بإجراءات التوزيع و إيصال القارورات بين الوحدات و الزبائن، تحت إمرته Trikit و هو المسؤول على قاعدة البيانات القارورات في الحاسوب، و سائق الشاحنة مكلف بنقل القارورات للزبائن.

2) مسؤول ورشة الانتاج : وهو المشرف على سير خط تعبئة القارورات، و يحافظ على تطبيق الصحة و السلامة المهنية لعمال الورشة، و يقوم بملى الوثائق التي تثبت جودة المنتج، و تحت إمرته مسير الخط و ملائي القارورات.

3) مسؤول المخزن : و هو المكلف بتسيير مخزون قطع الغيار و مواد إعادة البيع و كل مستلزمات الأمن و السلامة للعمال من قفازات و أحذية و نظارات.

4) مسؤول حظيرة القارورات : و هو المكلف بتسيير مخزون القارورات و تحت إمرته المنقط و سائق الرافعة.

5) مسؤول الصيانة : و هو المكلف بفحص و مراقبة القارورات و تحت إمرته عون الصيانة.

و مع حصول الوحدة على شهادة ISO 14001 و ISO 18001 أصبحت المصلحة تطبق جميع قواعد الصحة و السلامة المهنية و البيئة و أصبحت تستعمل إجراءات جديدة في التسيير و خاصة الاجتماع الصباحي قبل بداية العمل و هو اجتماع تقني لتنظيم و تقسيم الأعمال و تحسيس العمال بأهميتهم و أهمية العمل الذي سوف ينجزونه، و كذلك تطبيق القواعد الثمانية و هي :

- تقييم المخاطر

- السرعة في الوحدة (المركبات)

- العمل على الارتفاعات

- العمل على الرفع

- الالتزام الشخصي بالأمن لكل العمال

- المتعاقدين (الموردين) تنطبق عليهم نفس الشروط الأمنية

- تحليل أي حادث عمل

- التصريح بالعمل

ثالثا : مصلحة النقل

تنحصر مهام هذه المصلحة في نقل و توزيع القارورات و الغاز السائل في الصهاريج، و تتكون هذه المصلحة من 12 عامل كلهم ذكور، و يعتبر مسؤول المصلحة هو المكلف ببرمجة توزيع الغاز السائل للزبائن، و يعمل تحت إمرته سائقي الشاحنات و عددهم 11 عامل و هم مكلفين بنقل الغاز السائل للزبائن.

رابعا : مصلحة المحاسبة و المالية

تقوم بالعمليات المالية و المحاسبية للوحدة و تتكون من مسؤول المصلحة و محاسب و أمين الصندوق.

خامسا : مصلحة الموارد البشرية

هي المصلحة المسؤولة عن توظيف و متابعة العمال و إنشاء برامج التدريب و التكوين و القيام بفض المنازعات الداخلية و الخارجية و تنقسم الى ثلاث فروع و هي : فرع التسيير، فرع التكوين، فرع المنازعات.

سادسا : المصلحة التجارية

هي المسؤولة على عمليات البيع و تسويق المنتجات و الخدمات التي تقوم بها المؤسسة، و هي تدار بالمديرية العامة بالجزائر العاصمة، حيث تقوم بالخصوص بفتح حسابات الزبائن الجدد و ترقية المبيعات من طرف مندوبي المبيعات و مراقبة مخزون القارورات و الوثائق الادارية لدى الزبائن و عمليات الفوترة و تحصيل الديون، و تتكون المصلحة من :

1) مندوب المبيعات طبي : و هو الذي يسهر على تلبية كل طلبات الزبائن الخاصة بالمواد الطبية سواء كانت غازية أو سائلة أو قطع إعادة البيع الخاصة بالميدان الصحي.

2) مندوب المبيعات صناعي : و هو مكلف بكل العمليات الخاصة بالمواد المصنفة بالقطاع الصناعي كقارورات أكسجين الغاز الصناعي و مواد إعادة البيع الخاصة بالتحميم.

(3) مندوبي المبيعات : و يعملوا خارج الوحدة بالالتقاء مع الزبائن و معرفة احتياجاتهم و ارسال تقارير للمديرية العامة بالجزائر.

(4) مساعد تجاري : و هو المكلف بعمليات الفوترة و استقبال الزبائن على مستوى الوحدة.

(5) أمين الصندوق : و هو الذي يقوم باستلام الصكوك و النقود و يقوم بعمله في الوقت الحالي المساعد التجاري.

و تعتبر هذه المصلحة العصب الرئيسي لنشاط الوحدة، حيث تعد واجهة المؤسسة لدى الزبائن، و تحرر هذه المصلحة تقارير شهرية و فصلية و سنوية و كذلك تقوم بإرسال توقعات البيع للمديرية العامة.

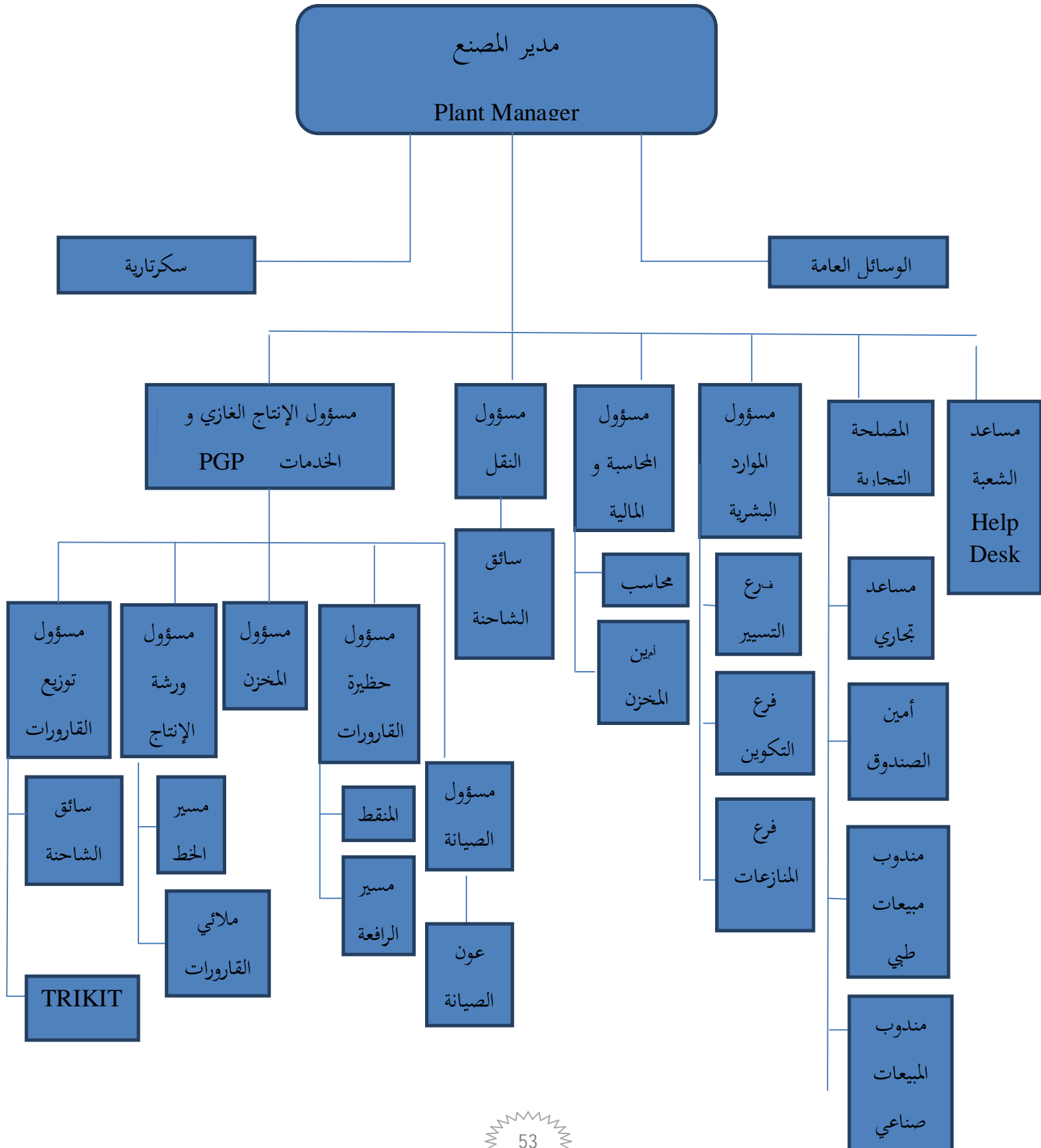
سابعا : مصلحة الاعلام الآلي

و هي مصلحة تابعة للمديرية العامة و يديرها عامل واحد و هو Help Desk و هو المكلف بصيانة جميع أجهزة الاعلام الآلي على مستوى الوحدة و تنظيم الشبكات الخاصة بالمعلومات **Internet** و **Intranet** و يوجد إجراء جديد في طور التطبيق و بمقاييس جديدة تسمى عدد الشكاوي المطلوبة من مستعملي أجهزة الكمبيوتر و الشبكات، و يقوم أيضا بإرسال عدد العمليات المنجزة من إصلاح لأجهزة الإعلام الآلي، و كذلك إرسال عدد التنبيهات الفيروسات و هذه العملية تسمى بتسيير **Déchés** و هي متابعة تنبيهات الفيروسات و القيام بإصلاحها في وقتها نظرا لأهميتها للسير الحسن للنظام المعلوماتي بالوحدة.

و من خلال مقابلاتنا مع رؤساء المصالح اتضح لنا بأن معظم القرارات الاستراتيجية للوحدة تتخذ على مستوى المديرية العامة.

كما أن كل عامل في الإدارة لديه جهاز كمبيوتر به و هو متصل بشبكي الانترنت و الانترنت الخاص بالشركة الأم و كل عامل لديه إيميل مهني خاص به حيث يسهل نقل المعلومة بين العاملين في الوحدة و الشركة الأم.

و الشكل رقم (02) التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة



المصدر : وثائق داخلية من مؤسسة ليند غاز الجزائر – ورقلة -

المبحث الثاني: تقييم أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات الأداء المالي

سيتم في هذا المبحث الى التطرق الى تقييم الأداء المالي لمؤسسة ليند غاز الجزائر – وحدة ورقلة – وفقا الى مجموعة من أهم المؤشرات التقليدية و الحديثة التي تم التطرق لها في الجانب النظري، و ذلك لغرض لاكتشاف مواطن القوة و الضعف للوحدة و محاولة تصحيح الانحرافات

المطلب الأول : طرق و أدوات جمع المعلومات

تحصلنا في جمع المعلومات من أجل القيام بدراستنا على الميزانيات المالية، جدول حسابات النتائج ما بين (2015/2016)، و فيما يلي سنقوم بعرض الميزانية المالية الختامية و جدول حسابات النتائج للوحدة محل الدراسة للفترة محل الدراسة و التي كانت كالتالي :

الجدول رقم (01-02) جانب خصوم الميزانية لسنوات (2016/2015) الوحدة : دج

صافي ديسمبر 2015	صافي ديسمبر 2016	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
1.500.000.000	1.500.000.000	رأس المال الصادر
3.003.294.151,58	3.003.294.151,58	علاوات و احتياطات
1.348.874.613,26	1.772.871.243,76	النتيجة الصافية حصة الجمع
3.453.843.788,84	4.122.431.095,46	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى
9.306.012.553,68	10.398.596.490,80	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
		خصوم غير جارية
3.401.238.898,15	3.172.654.984,17	القروض و الديون المالي
525.524.763,53	499.795.473,20	المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحساب سلفا
3.926.763.661,68	3.672.450.457,37	مجموع الخصوم غير جارية
		خصوم جارية

1.777.294.365,48	2.012.666.850,28	الموردون الحسابات الملحقة
377.705.482,35	364.476.964,49	الضرائب
913.494.563,22	746.764.363,97	الديون الأخرى
68.190.600,18	76.651.104,01	خزينة الخصوم
3.136.685.011,23	3.200.559.282,75	مجموع الخصوم الجارية
16.369.461.226,59	17.271.606.230,92	المجموع العام للخصوم

المصدر : وثائق داخلية من المؤسسة (أنظر الملحق رقم 01)

الجدول رقم (02-02) جانب أصول الميزانية لسنوات (2016/2015) الوحدة : دج

صافي ديسمبر 2015	صافي ديسمبر 2016	الأصول
		أصول غير جارية
18.452.898,02	6.277.467,20	التبittات المعنوية
6.371.789.703,32	6.460.904.573,07	التبittات العينية
258.055.687,26	258.055.687,26	أراضي
703.209.490,93	972.214.561,28	مباني
5.410.524.525,13	5.230.634.324,53	التبittات العينية الأخرى
1.136.493.273,65	931.293.365,50	التبittات الجاري إنجازها
806.849.859,05	909.145.582,18	التبittات المالية
419.520.000	419.520.000	مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
73.118.931,39	186.055.090,14	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
314.210.927,66	303.570.492,04	ضرائب مؤجلة على الأصل
8.333.585.734,04	8.307.620.987,95	مجموع الأصول غير الجارية
		أصول جارية
1.122.724.101,82	1.336.780.357,35	مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ
5.072.136.698,62	5.077.293.130,08	حسابات دائنة و استعمالات مماثلة
4.493.485.042,34	4.533.184.137,60	زبائن
176.411.575,68	166.772.903,07	مدينون آخرون
384.706.900,67	350.519.923,01	ضرائب و ما يماثلها
17.533.179,93	26.816.166,40	حسابات دائنة أخرى و استعمالات مماثلة
1.841.014.692,11	2.549.911.755,54	الموجودات و ما شابهها

397.425.448	249.601.670	توظيفات و أصول مالية أخرى جارية
1.443.589.244,11	2.300.310.085,54	الخزينة
8.035.875.492,55	8.963.985.242,97	مجموع الأصول الجارية
16.369.461.226,59	17.271.606.230,92	المجموع العام للأصول

المصدر : وثائق داخلية من المؤسسة (أنظر الملحق رقم 02)

الجدول رقم (02-03) جدول حسابات النتائج لسنوات (2015/2016) الوحدة: دج

2015	2016	البيان
1.480.178.782,45	1.432.743.772,18	بيع البضائع (إعادة البيع)
4.318.823.317,67	4.826.075.348,54	بيع المنتجات المصنعة
952.697.639,63	942.630.785,39	بيع خدمات الأداءات
64.662.775,60	28.501.904,58	المنتجات المخزنة و غير المخزنة
6.816.362.515,35	7.229.951.810,69	1- إنتاج السنة المالية
1.735.892.129,62	1.816.998.740,78	المشتريات المستهلكة
380.673.649,38	417.582.152,50	الخدمات الخارجية
531.460.425,72	701.568.380,79	الخدمات الخارجية الأخرى
2.648.026.204,72	2.936.149.274,07	2- إستهلاكات السنة المالية
4.168.336.310,63	4.293.802.536,62	3- قيمة مضافة للاستغلال (1-2)
1.100.255.762,84	1.271.905.805,81	أعباء المستخدمين
104.297.569,82	102.741.751,31	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
2.963.783.013,97	2.919.154.979,50	4- فائض الاستغلال الخام
11.760.918,17	53.525.056,06	المنتجات العمليات الأخرى
32.476.311,99	31.544.413,48	الأعباء العمليانية الأخرى
1.323.688.231,95	1.164.860.962,88	المخصصات للإهتلاكات و المؤونات
59.886.971,61	267.282.016,16	استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
1.679.266.359,81	2.043.556.675,36	5- النتيجة العمليانية
200.270.149,79	237.544.763,69	منتجات مالية
159.108.838,15	129.654.222,48	أعباء مالية
41.161.311,64	107.890.541,21	6- النتيجة المالية
1.720.427.671,45	2.151.447.216,57	7- النتيجة العادية قبل إخضاعها للضرائب (5-6)

369.898.600,35	356.435.537,19	الضرائب على الأرباح
1.654.457,85	10.640.435,62	الضرائب المؤجلة على الأصول
0	11.500.000	مساهمة العمال في الأرباح
7.088.280.544,92	7.788.303.646,60	مجموع منتوجات النشاطات العادية
5.739.405.941,67	6.015.432.402,84	مجموع أعباء النشاطات العادية
1.348.874.613,25	1.772.871.243,76	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
/	/	العناصر غير العادية (منتجات)
/	/	العناصر غير العادية (أعباء)
/	/	9- نتيجة غير عادية
1.348.874.613,25	1.772.871.243,76	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : وثائق داخلية من المؤسسة (أنظر الملحق رقم 03)

المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات الأداء المالي و تقييم أدائها

سيتم من خلال هذا المطلب دراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة من خلال الاعتماد على المعلومات و الأدوات المقدمة و المتمثلة في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج

أولا : مؤشرات التوازن المالي

الجدول رقم (03-01) مؤشرات التوازن المالي للوحدة خلال (2016/2015) الوحدة :
دج

2016	2015	العلاقة	البيان
5.763.425.960,22	4.899.190.481,32	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	رأس المال العامل
3.463.115.874,68	3.455.601.237,21	(الأصول الجارية - النقدية) - (الخصوم الجارية - سلفات مصرفية)	احتياجات رأس المال العامل
2.300.310.085,54	1.443.589.244,11	رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	الخزينة

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

- رأس المال العامل (2015) : 13.232.776.215,36 - 8.333.585.734,04 = 4.899.190.481,32
- رأس المال العامل (2016) : 14.071.046.948,17 - 8.307.620.987,95 = 5.763.425.960,22
- احتياجات رأس المال العامل (2015) = (1.443.589.244,11-8.035.875.492,55) - (0-3.136.685.011,23) = 3.455.601.237,21
- احتياجات رأس المال العامل (2016) : (2.300.310.085,54-8.963.985.242,97) - (0-3.200.559.282,75) = 3.463.115.874,68
- الخزينة (2015) : 3.455.601.237,21-4.899.190.481,32 = 1.443.589.244,11
- الخزينة (2016) : 3.463.115.874,68-5.763.425.960,22 = 2.300.310.085,54

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل موجب خلال (2016/2015) مما يشير الى أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة للوحدة، حيث بقي هامش الأمان عبارة عن فائض تستعمله الوحدة لتغطية الدورة الاستغلالية.

- كما نلاحظ أيضا بأن احتياجات رأس المال العامل موجب خلال (2016/2015) و هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة. و ذلك لتغطية احتياجات الدورة، و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، كما يمكن لرأس المال العامل من تغطية هذه الاحتياجات.

- أما الخزينة فهي موجبة خلال (2016/2015) و هذا يدل على أن الوحدة لديها فائض في السيولة النقدية و هي وضعية حسنة، كما أن هذا الفائض في زيادة لذا يجب على الوحدة توظيف قدر كبير من أموال الخزينة في أوجه ربحية بدلا من تركها مجمدة.

ثانيا : مؤشر السيولة

الجدول رقم (02-03) مؤشرات السيولة المالية للوحدة خلال (2016/2015) الوحدة :
دج

2016	2015	العلاقة	البيان
2,80076	2,5619	مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة	نسبة التداول
2,38309	2,20397	الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة السريعة
0,71872	0,46023	النقدية / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة الفورية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالي للمؤسسة

➤ نسبة التداول (2015) : $2,5619 = 3.136.685.011,23/8.035.875.492,55$

➤ نسبة التداول (2016) : $2,80076 = 3.200.559.282,75/8.963.985.242,97$

➤ نسبة السيولة السريعة (2015) : $-8.035.875.492,55$

$2,20397 = 3.136.685.011,23/1.122.724.101,82$

➤ نسبة السيولة السريعة (2016) : $-8.963.985.242,97$

$2,38309 = 3.200.559.282,75/1.336.780.357,35$

➤ نسبة السيولة الفورية (2015) : $0,46023 = 3.136.685.011,23/1.443.589.244,11$

$0,46023$

➤ نسبة السيولة الفورية (2016) : $0,71872 = 3.200.559.282,75/2.300.310.085,54$

$0,71872$

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة التداول للوحدة خلال (2016/2015) أكبر من الواحد و هي في زيادة، وهذا يعني ان المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة و بالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل.

- كما نلاحظ بأن نسبة السيولة السريعة خلال (2016/2015) أكبر من 0,5 و هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة جدا، و بالتالي لديها فائض مالي يجب توظيفه في استثمارات مربحة بدلا من تركه مجمدة.

- أما بنسبة السيولة الفورية فنلاحظ خلال (2016/2015) أنها أكبر من 0,33 و هذا يعني أن الوحدة تتمتع بسيولة كبيرة و هي في حالة زيادة، و بالتالي يمكن للوحدة من سداد التزاماتها في الأجل القصير.

ثالثا : مؤشرات الربحية

الجدول رقم (03-03) مؤشرات الربحية للوحدة خلال (2016/2015) الوحدة : دج

2016	2015	العلاقة	البيان
0,12457	0,1051	صافي الدخل / مجموع الأصول	معدل العائد على الأصول
0,17049	0,14495	النتيجة الصافية / حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مالية للمؤسسة

➤ معدل العائد على الاستثمار (2015) : $16.369.461.226,59/1.720.427.671,45 =$

0,1051

➤ معدل العائد على الاستثمار (2016) : $17.271.606.230,92/2.151.447.216,57 =$

0,12457

➤ معدل العائد على حقوق الملكية (2015) : $9.306.012.553,68/1.348.874.613,25 =$

0,14495 =

➤ معدل العائد على حقوق الملكية (2016) :

0,17049 = $10.398.596.490,80/1.772.871.243,76$

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على الأصول للوحدة خلال (2016/2015) في حالة ارتفاع و هذا يعني أن هناك تحقيق للأرباح من الأموال المتاحة لممارسة النشاط و نجاح الإدارة في سياستها الاستثمارية.

- أما معدل العائد على حقوق الملكية للوحدة فنلاحظ خلال (2016/2015) أن المعدل في حالة ارتفاع مما يدل على كفاءة الإدارة في استخدام أموال المالكين من أجل تحقيق الأرباح.

رابعا : مؤشرات النشاط

الجدول رقم (04-03) مؤشرات النشاط للوحدة خلال (2016/2015) الوحدة : دج

2016	2015	العلاقة	البيان
0.87028	0,81794	المبيعات / الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
0,83721	0,41641	المبيعات / متوسط إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مالية للمؤسسة

- معدل دوران الأصول الثابتة (2015) : $8.333.585.734,04/6.816.362.515,35 = 81794,0$
- معدل دوران الأصول الثابتة (2016) : $8.307.620.987,95/7.229.951.810,69 = 0.87028$
- معدل دوران اجمالي الأصول (2015) : $16.369.461.226,59/6.816.362.515,35 = 0,41641$
- معدل دوران اجمالي الأصول (2016) : $8.635.803.115,46/7.229.951.810,69 = 0,83721$

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول بأن معدل دوران الأصول الثابتة للوحدة خلال (2016/2015) في حالة ارتفاع و هذا ما يعني أن الوحدة تستخدم الطاقة الانتاجية المتاحة لديها بفعالية، و بالتالي فإن المؤسسة لها القدرة في تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح.

- أما معدل دوران اجمالي الأصول للوحدة فنلاحظ خلال (2016/2015) أن هذا المعدل في زيادة و هذا يدل على ان الوحدة تحقق المستوى المطلوب من المبيعات قياسا بحجم استثماراتها و استغلال الأصول بكفاءة.

خامسا : مؤشرات المديونية

الجدول رقم (03-05) مؤشرات المديونية للوحدة خلال (2016/2015) الوحدة : دج

2016	2015	العلاقة	البيان
0,39794	0,4315	اجمالي الالتزامات/اجمالي الأصول	نسبة الديون
0,66096	0,75902	اجمالي الديون/حقوق المساهمين	نسبة الديون الى حقوق المساهمين

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مالية للمؤسسة

- نسبة الديون (2015) : $0,4315 = 16.369.461.226,59/7.063.448.672,91$
- نسبة الديون (2016) : $0,39794 = 17.271.606.230,92/6.873.009.740,12$
- نسبة الديون الى حقوق المساهمين (2015) : $9.306.012.553,68/7.063.448.672,91 = 0,75902$
- نسبة الديون الى حقوق المساهمين (2016) : $0,66096 = 10.398.596.490,80/6.873.009.740,12$

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الديون للوحدة خلال (2016/2015) أقل من 0,5 و هي في انخفاض، و هذا يعني أن الوحدة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

- كما نلاحظ نسبة الديون الى حقوق المساهمين للوحدة خلال (2016/2015) أنها في انخفاض، و هذا يعني أن الوحدة لا تواجه اي صعوبة في تسديد التزاماتها الجارية بالاعتماد على اموال المساهمين.

سادسا : مؤشرات التمويل و الاستقلالية المالية

الجدول رقم (03-06) مؤشرات التمويل و الاستقلالية المالية للوحدة خلال (2016/2015) الوحدة : دج

البيان	العلاقة	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	1,58789	1,69375
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	1,11669	1,25169
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	0,5685	0,60206

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مالية للمؤسسة

➤ نسبة التمويل الدائم (2015) : $8.333.585.734,04/13.232.776.215,36$

1,58789

➤ نسبة التمويل الدائم (2016) : $8.307.620.987,95/14.071.046.948,17$

1,69375

➤ نسبة التمويل الذاتي (2015) : $8.333.585.734,04/9.306.012.553,68$

1,11669

➤ نسبة التمويل الذاتي (2016) : $8.307.620.987,95/10.398.596.490,80$

1,25169

➤ نسبة الاستقلالية المالية (2015) : $16.369.461.226,59/9.306.012.553,68$

0,5685

➤ نسبة الاستقلالية المالية (2016) : $17.271.606.230,92/10.398.596.490,80$

0,60206

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم للوحدة خلال السنتين (2016/2015) أكبر من الواحد وهو في تزايد، وهذا راجع الى أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة بالكامل، و هذا يعني أن الوحدة في حالة توازن دائم.

- أما نسبة التمويل الذاتي للوحدة فنلاحظ أنه خلال السنتين (2016/2015) أيضا أكبر من من الواحد و هو في تزايد، و هذا يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة بالكامل، أي أن الوحدة في حالة توازن ذاتي.

- أما فيما يخص نسبة الاستقلالية المالية للوحدة نلاحظ خلال السنتين (2016/2015) أنها أقل من الواحد، وهذا يعني أن الوحدة غير مستقلة عن الدائنين يعني أن معظم أموال الوحدة متأتية من طرف الدائنين.

سابعا : مؤشرات المردودية

الجدول رقم (03-07) مؤشرات المردودية للوحدة خلال (2016/2015) الوحدة :

دج

2016	2015	العلاقة	البيان
0,17049	0,14495	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
0,10265	0,0824	النتيجة الصافية/مجموع الأصول	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مالية للمؤسسة

$$\text{➤ نسبة المردودية المالية (2015) : } 9.306.012.553,68/1.348.874.613,25 = 0,14495$$

$$\text{➤ نسبة المردودية المالية (2016) : } 10.398.596.490,80/1.772.871.243,76 = 0,17049$$

$$\text{➤ نسبة المردودية الاقتصادية (2015) : } 16.369.461.226,59/1.348.874.613,25 = 0,0824$$

$$\text{➤ نسبة المردودية الاقتصادية (2016) : } 17.271.606.230,92/1.772.871.243,76 = 0,10265$$

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المردودية المالية للوحدة خلال (2016/2015) انما في ارتفاع و هذا يعني أن مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية للمؤسسة جيدة، و هذا يمكن المؤسسة من استعادة و رفع حجم الأموال الخاصة

- كما نلاحظ نسبة المردودية الاقتصادية للوحدة خلال (2016/2015) انما هي أيضا في ارتفاع ملحوظ و هذا يدل على فعالية مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين النتيجة الصافية و تحقيق الارباح للمؤسسة

ثامنا : مؤشرات الإنتاجية

اعتمدنا في جمع المعلومات من الوحدة على المقابلة الشخصية مع السيد " محمد بوطبة " رئيس مصلحة المحاسبة و المالية.

الجدول رقم (03-08) مؤشرات الإنتاجية للوحدة خلال (2016/2015) الوحدة : دج

2016	2015	العلاقة	البيان
2,46239	2,57413	المخرجات الكلية/المدخلات الكلية	الإنتاجية الكلية
384.571.904.823,94	364.511.364.457,22	المخرجات الكلية/ساعات العمل المبذولة المحققة	الإنتاجية الجزئية : و تضم : - إنتاجية العمل على اساس ساعات العمل المبذولة المحققة
37.655.999.014,01	3.550.188.810.078,1	المخرجات لكلية/صافي الأصول الثابتة	- إنتاجية العمل على اساس ساعات العمل المبذولة الفعلية (1920 سا)
0,87028	0,81794		- إنتاجية رأس المال

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مالية للمؤسسة

➤ الإنتاجية الكلية (2015) : 2.648.026.204,72/6.816.362.515,35

= 2,57413

➤ الإنتاجية الكلية (2016) : 2.936.149.274,07/7.229.951.810,69

= 2,46239 =

الإنتاجية الجزئية : و تضم :

➤ انتاجية العمل على أساس (2015) : 1870/6.816.362.515,35

364.511.364.457,22

➤ انتاجية العمل على اساس (2016) : 1880/7.229.951.810,69

384.571.904.823,94

➤ انتاجية رأس المال (2015) : 8.333.585.734,04/6.816.362.515,35

0,81794

➤ انتاجية رأس المال (2016) : 8.307.620.987,95/7.229.951.810,69

0,87028

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإنتاجية الكلية للوحدة خلال (2016/2015) أنها في انخفاض و ذلك

لزيادة نسبة المدخلات الكلية و يعود سبب هذا لانخفاض قيمة المشتريات المستهلكة و الخدمات الخارجية.

- كما نلاحظ أن انتاجية العمل على اساس ساعات العمل المحققة للوحدة خلال (2016/2015) مقارنة

للانتاجية الفعلية من حيث كمية الانتاج في الساعة الواحدة.

- أما بالنسبة لإنتاجية راس المال للوحدة خلال (2016/2015) في زيادة مما يدل على كفاءة الادارة في

استغلال الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة و التي تساهم في الانتاج

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا التطبيقية لمؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة- و دراسة مؤشراتها المالية سواء التقليدية (نسب التوازن المالي، الربحية، النشاط، المردودية، التمويل....) و التي اعتمدنا علي تحليلها في دراستنا أو الحديثة المتمثلة في مؤشر الانتاجية و ذلك من أجل تحليل الوضع المالي القائم في المؤسسة محل الدراسة و الفترة محل الدراسة و اتضح لنا أن معظم المؤشرات التقليدية أظهرت نتائج ايجابية و المتمثلة في نقاط قوة المؤسسة لتركز عليها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية و الربح و الاستمرارية، أما بعض نقاط الضعف التي سجلت ضمن مؤشرات السيولة فيمكن للمؤسسة تصحيحها و تجنبها في المستقبل من أجل تحقيق أهدافها المسطرة.

الخط الحرفي

الخاتمة

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة موضوع الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الذي يمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام المنافسين و يسعى المحلل المالي من خلال تقييم الأداء المالي الى الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل، و بما أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تشكو من نقص أو تدهور في الأداء، لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام الى دراسة و تحليل الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المالية في المؤسسة

و لقد تناولنا في بحثنا هذا الى التطرق لأهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة ألا و هي مؤشرات تقليدية و أخرى حديثة، و التي تعتبر الوسيلة التي من خلالها يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة و توجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب دراستها و تحليلها لتحسين الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق هدفها الأسمى ألا و هو البقاء و الاستمرار.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : يتأثر الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بعوامل داخلية و هي عبارة عن عوامل تتعلق بالبيئة الداخلي للمؤسسة و المتمثلة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا، و حجم المؤسسة، و أخرى عوامل خارجية و هي عوامل تتعلق بالبيئة الخارجي للمؤسسة و المتمثلة في الأوضاع الاقتصادية، السياسات الاقتصادية و هي عوامل تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة، وبالتالي يتضح للعوامل الداخلية و الخارجية نفس التأثير على الأداء المالي للمؤسسة، و هذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية : تعتمد معظم المؤسسات الاقتصادية في تحليلها لوضعيتها المالية و تقييم أدائها على المؤشرات التقليدية دون الاهتمام بالمؤشرات التي تعتمد عليها بصفة رئيسية المؤسسات المدرجة ضمن بورصة البلد الناشطة فيه، و هذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة : تعد المؤشرات المالية من أهم الأدوات المستعملة في قياس الأداء المالي للمؤسسة ليند غاز الجزائر – وحدة ورقلة – لغرض تقييم وضعيتها المالية و ابراز نقاط القوة و الضعف، كونها تعطي صورة واضحة و دقيقة للمركز المالي للمؤسسات الاقتصادية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

نتائج عامة

و من خلال ما سبق تم التوصل الى النتائج التالية :

- يعد الأداء المالي أداة للتعرف على الوضعية المالية القائمة في المؤسسة و منه تحفيز الادارة لبذل جهود أكثر لتحقيق نتائج أفضل و كذا تدارك الانحرافات التي تواجهها المؤسسة لمواجهة الخطر القائم.

- تعتبر المؤشرات المالية سواء التقليدية أو الحديثة وسيلة جد هامة لقياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي اعطاء صورة واضحة و دقيقة لمركزها المالي

- تتمتع الوحدة محل الدراسة بقدر كافي من السيولة التي تمكنها من تغطية احتياجاتها

- كما أن الوحدة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة عالية

- حققت الوحدة محل الدراسة خزينة موجبة و هذا يدل على أنها قادرة على تمويل احتياجات الدورة

- تحوز الوحدة على فائض في السيولة و هي في وضعية حسنة، و تركها مجمدة دون توظيفها في مشاريع استثمارية مرحة

- اتضح من خلال الدراسة التطبيقية مدى تقدم ادارة مؤسسة ليند غاز الجزائر – ورقلة- الأمر الذي انعكس على انتاجية المؤسسة ايجابيا سواء الكلية أو الجزئية من أداء العاملين (قوة العمل و الانتاج) أو رأس المال (كفاءة استغلال الاموال المستثمرة في الاصول الثابتة و الذي يساهم في الانتاج)

التوصيات

من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة يمكننا اقتراح التوصية التالية :

-على مؤسسة ليند غاز الجزائر – وحدة ورقلة - توظيف الفائض من أموالها السائلة في مشاريع استثمارية مرحة بدلا من تركها مجمدة.

آفاق الدراسة

و من أجل التعمق و اثراء الدراسات نقترح كآفاق بحث و منطلق لدراسات أخرى الإشكالية التالية :

- دور المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

(1) الكتب

- حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2016/2015.
- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

(2) الأطروحات و الرسائل الجامعية

- أمل بدر أبو حويلة، مدلى استخدام مقاييس الأداء المالية و غير المالية في ظل بيئة التصنيع الحديثة - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة -، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012.
- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2005 - 2008) -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
- دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية- دراسة حالة بورصتي الجزائر و باريس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- زكار وليد، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حاكمية المؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016.

- سعاد بوغزالة حمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، الجزائر، 2015/2014.

- سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات - دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009 - 2012 -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: مالية كمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2004.

- سميحة سعادة، تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة- دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير ورقلة-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013/2012.

- شعبان محمد عقيل، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الاداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للسهم، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية - غزة - فلسطين، 2016/2015.

- صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة -، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة و جباية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

- عبد الباقي بضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة - دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2012/2009 -، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

- عتبة بن عتبة عبد الله، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي - دراسة حالة مؤسسة ملينة عريب -، تقرير مقدم ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم مالية و محاسبة، تخصص: محاسبة و تدقيق، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017/2016.

- عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الانابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2011) -، مذكرة مقدمة لاستكمال

متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013/2012.

- عواشير علي، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جداول تدفقات الخزينة - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر -ورقلة-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ماستر اكاديمي في علوم مالية و محاسبة، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 205/2014.

- غدير محمود المهدي، استخدام مؤشرات تقييم الاداء المالي التقليدية و القيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للسهم - دراسة حالة بنك فلسطين -، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2015/2014.

مشعل جهز المطيري، تحليل و تقييم الاداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010.

- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

- وسام رمضان الشنطي، دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الاداء المالي - دراسة ميدانية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016/2015.

(3) المجالات و المقالات

- السعيد بريس، نعيمة يجاوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم اداء المنضمت و زيادة فعاليتها - دراسة حالة : ملبنة الأوراس-، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01، جامعة الجزائر، 2012/2011.

- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2010/2009.

- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالية و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث العدد04، جامعة ورقلة، 2006.

- صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانيات المتاحة للمؤسسة الانتاجية بناء نموذج قياسي لمؤسسة (القطن المعقم)، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثاني عشر، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، 2012.

- رجاء رشيد عبد الستار، تقييم كفاءة الأداء من خلال معيار العائد- دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات-، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع عشر، بغداد، العراق، 2009.

- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001.

- علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء- دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية-، مجلة الادارة و الاقتصاد العدد الثالث و الستون، جامعة بغداد، العراق، 2007.

- طلال الكسار، دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي لشركات، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 08، عمان، الأردن، 2009

(4) الملتقيات و المؤتمرات

- مداني بن بلغيث، عبد القادر دماش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة- دراسة حالة مطاحن الواحات-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: لنظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة : (ISA) التحدي يومي 14/13 ديسمبر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011

- مريم بلحاج، الاداء الكلي المستدام ركيزة للتنمية المستدامة- دراسة ميدانية على الشركات الدوائية الأردنية-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث عشر بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع و الرهانات-، يومي 15/14 نوفمبر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

(5) التقارير

- وثائق داخلية من مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة-